

فتشوا عن السبب

الاسبوع الفات كان شعبيا والاسبوع الذي ينتهي اليوم كان طليبا والاسبوع المقبل قد يصير عاليا . هذا السبب ليس مجرد أحداث منفصلة لا رابط بينها ، او مجرد طفرات عابرة حلها في التحليل عليها ، فمن الذي يحرك فلاح بعلبك وطالب الجامعة وعامل المنع ؟

الاجوبة كثيرة . ولكن من الخطأ رد هذه الاعمال الى سحر تارسة « اقلية مخربة » وكان الاكثر راضية ، او الى سر تطلعه « الايدي الغريبة » وكان الايدي القريبة تجعله . ومن النقص رد هذه الظواهر الى تناقض طائفي او خلاف قومي او صراع ايديولوجي . فتشوا عن المشكلة الاقتصادية بامتدادها الاجتماعي تجدوا الجواب الصحيح .

ولكن هذا الجواب يطرح سؤالا آخر : من يملك المشكلة الاقتصادية بامتدادها الاجتماعي ؟

يبنيها مسؤولية المعالجة في الانظمة الديمقراطية منوطا بالحكم والمعارضة بالأحزاب والبيئات . ولكن في لبنان عبه المعالجة يقع عليها على اثنين : العهد والا والحكومة ثانيا .

فالعهد بعد اليوم يكون اسلحيا او لا يكون . فاذا بقي العهد يحكم بقوة الاستمرار فله سبيل نحو الانتحار او الانتصار . والحكومة تكون بحسب اقتصادي وحسب اجتماعي او لا تكون . فاذا بقيت من دون رأس ومن دون قلب تكافأ لم تكن .

والاهم الامم ان كل محاولة للخروج من الجيوب تصطبغ بالفوضى ، وكل محاولة لمواجهة الفوضى تتيسر في الجيوب . لقد سمع اللبناني من الخيار بين الجيوب والفوضى وقد يختار اي شيء آخر .

كريم بقرادوني

السياسة النفطية العربية بعد حرب تشرين
ص ٨ : حديث
مع وكيل وزارة النفط
في العراق



اضراب نيسان

يحشد الاتحاد العمالي

تكون محاولة من قبل القيادة النقابية الحالية لاستباق الزمن ، لان الوقت يلعب في غير صالحها ، واما ان تكون مقدمة لتكريس الانقسام النيابي داخل الاتحاد العمالي قبل ايام من موعد الاضراب العام ، الامر الذي من شأنه تفصيل هذا الاضراب ، واما ان تكون محاولة للتهدئة على الاتجاه الراديكالي داخل الاتحاد العمالي ، للاعانة به واحد من تصليه جبال الاضراب المتوي تفتيله في الثاني من نيسان المقبل .

الانتخابات والازدواجية

والهم في الامر ان لجوء القيادة النقابية الراهنة الى طرح موضوعي الانتخابات والازدواجية في الحركة النقابية في مثل هذه الظروف من شأنه ان يؤدي ، عن قصد او غير قصد ، الى تحويل الانتظار من القضايا الاجتماعية للثمنية . ولا يغيب عن بال احد في الوقت الراهن ان الخطوات التي وعت الدولة بتفويضها قبيل السادس من شباط ، لم يفلح منها الا الشيء اليسير . وتبقى اوضاع نقابية ان شمول العمال الزراعيين بقانون الضمان الصحي واجراء بعض التعديلات التسمية في مواد قانون الاجازات الجديد ليسا كافيين للتراجع عن اضراب الثاني من نيسان المقبل . وما تزال هناك مطالب حيوية عدة لم يطرح عليها أي تقدم يذكر ، من بينها تعديل المرسوم ٣٤ المتعلق بالتعميل التجاري ورفع التعويض المالي وتعديل المادة ٥٠ من قانون العمل (التصريح الكيفي) والمادة ٢٠ من قانون الضمان (التعويض عن ايام المرض) وتجهيز الاسعار واقامة الاسواق الشعبية واعفاء احوال العمال من الضريبة لغاية ٢ الف ليرة سلبيا . وغيرها من المطالب . وبما يجب الايت على لار التعامل العمالي ان ارتفاع الاسعار منذ بداية السنة المالية اتمعت اكثر من نصف الزيادة التي اقترت على الاجور ، في الوقت الذي استثنى العمال الذين هم دون السن العشرين (نحو ٢١ في المئة من العمال) من مفعول هذا القرار .

والواقع ، في الوقت الراهن ، ان ثمة وجهتي نظر مختلفتين تماما لاسباب ومجهرولة : (حسب الدراسات الحديثة) فان زيادة سعره واقعة حتما لاسباب معلومة ومجهولة : لكن امر تجهيلها معروف ايضا . والذي يهمنا ويحير في ان اصحاب الاقران يطالبون بحقوقهم بينما الدولة لا تطالب بحقوق المواطنين . فالواحد الذي يدفع ٥٠ او ٢٠ قرشا من ماله ان يأكل رغيفا نظيفا ومغذيا . وحقيقة الرغيف هي نقض ذلك . والدولة التي دفعت امولا لاجراء بحث لتحسين الرغيف من مقلنا ان تطايبها بتعديل مواصفاته الحالية وتصميمها وبالتالي مراقبة المواطن والاقران . ثم من حق المواطن ان يقول لها ان الـ ٥٠ او الـ ٢٠ قرشا يدفعها ثمن ٢ أرغفة وليس ثمن كيلوغرام من الخبز .

كمال حمدان



السياسة النفطية اللبنانية

تقدم الدولة بين المين والآخر على اتخاذ اجراءات في ميدان الصناعة النفطية في شكل ميسر من دون الاخذ في الاحتياط وضع القطاع الخاص العامل في ميدان النفط مهدة بالتالي مصير اليد العاملة في هذا القطاع بدلا من ان توجه اهتمام دواكرها المخصصة ، اذا وجدت ، الى دراسة وضع الصناعة النفطية وتطورها ككل في ضوء المعطيات المستجدة التي شهدتها الاحوال الأخيرة والتي وضعت لبنان أمام مشكلات يفترض في الدولة ان تعمل على ايجاد الحلول لها . فهناك وضع مصفاة مديكو أعلق خصوصا بعدما أقدمت الدولة على وضع اليد على مصفاة طرابلس . وعلى الدولة ان تتخذ موقفا واضحا في هذا الشأن بحيث تماقت على حد ادنى من التجانس في قطاع التكرير .

ثم هناك العجز في طاقة التكرير في مصفاة طرابلس والزهراني اللتين لن تتكما مع نهاية ١٩٧٥ من تلبية حاجات المستهلك المحلي مما يهدد لبنان على صعيد التعمين بالمنتجات النفطية . ومشروع الثالث يبقى حيرا على ورق ويبدو انه ان يرى الدور ، ومطلوب من الدولة ان تكب على تنفيذ توسيع المصفاة القائمة وادخال معدات تكرير وتكسير جديدة اليهما لزيادة طاقة التكرير فيهما كي لا يضطر البلد الى استيراد المنتجات النفطية من الخارج بأسعار باهظة .

يضاف الى ذلك وضع الصندوق المستقل للمحروقات الذي يتعاقم عجزه سنويا والذي يهدد الفورية بعجز لن يقل عن ٢٠٠ مليون ليرة لبنانية في نهاية ١٩٧٥ . ولا يمكن تلخي العجز في الصندوق المستقل للمحروقات الا بزيادة اسعار المحروقات للمستهلك في ضوء ارتفاع اسعار النفط الخام التي شهدتها الاحوال الثلاثة الأخيرة .

كما ان عدم الاستقرار في تعمين لبنان بالنفط الخام بسبب استمرار في المصادرة الموقفة لتكثف الخام بالنسبة الى مصفاة صيدا بسبب اضطرار لبنان الى مفاوضة العراق على نفط مصفاة طرابلس في غضون ستة . قد ينتج عنه ارتفاع في كلفة النفط الخام وبالتالي تزايد العجز في الصندوق المستقل للمحروقات .

واذا ما اضنا الى كل ذلك تتكرر الدولة في اتخاذ القرارات المناسبة في ما يتعلق بالنقيب عن النفط الخام في عمق المياه اللبنانية . وهو امر يتطلب تنفيذه وقتا طويلا الا انه يؤمن كفاية حاجاته من النفط الخام وقد يجعله من البلدان المصدرة للنفط . ويتبين لنا ان الحكومة اللبنانية في وضع سياسة نفطية واضحة وعادلة تأخذ في الاعتبار مصالح لبنان في المدى القصير والبعيد .

لن تستمر الدولة في التلوي باتخاذ قرارات جانبية في قطاع النفط ام تتقدم في ميدان مصفاة لبنان مستقبلا .



السياسة النفطية اللبنانية

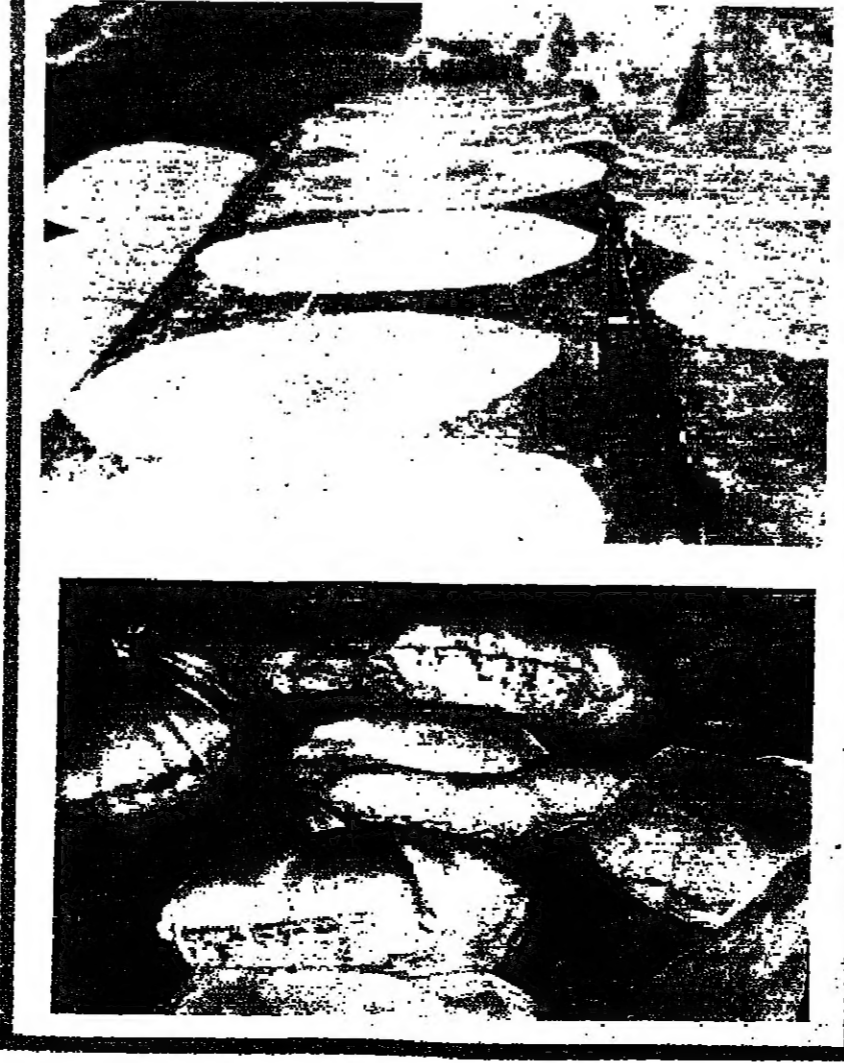
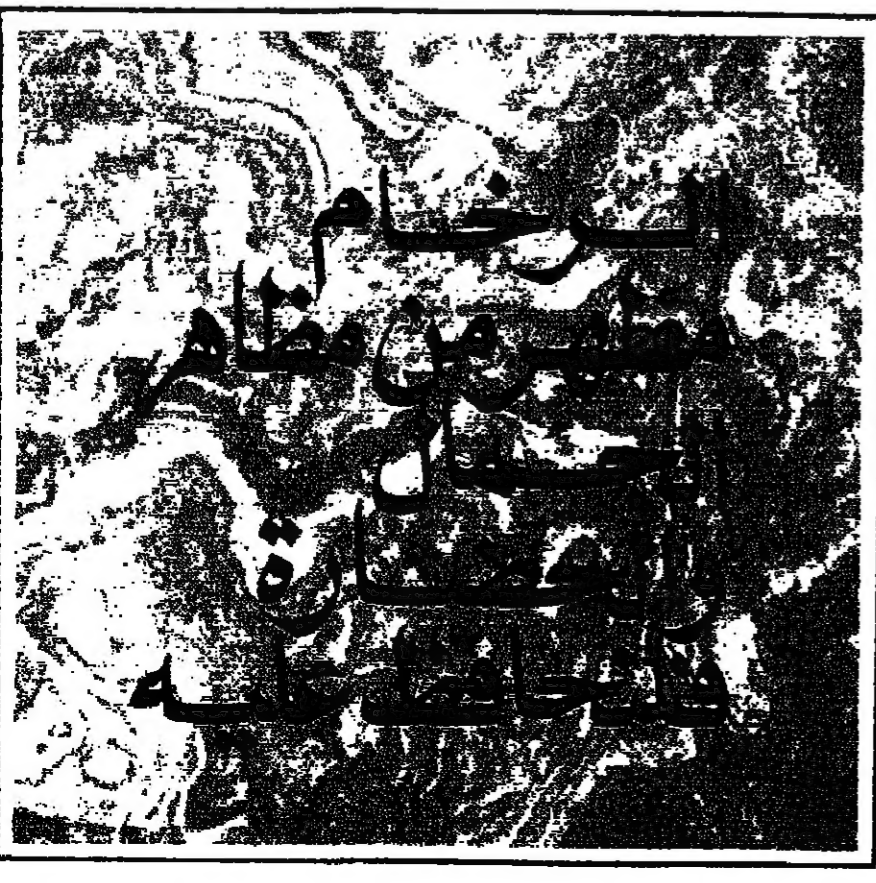
تقدم الدولة بين المين والآخر على اتخاذ اجراءات في ميدان الصناعة النفطية في شكل ميسر من دون الاخذ في الاحتياط وضع القطاع الخاص العامل في ميدان النفط مهدة بالتالي مصير اليد العاملة في هذا القطاع بدلا من ان توجه اهتمام دواكرها المخصصة ، اذا وجدت ، الى دراسة وضع الصناعة النفطية وتطورها ككل في ضوء المعطيات المستجدة التي شهدتها الاحوال الأخيرة والتي وضعت لبنان أمام مشكلات يفترض في الدولة ان تعمل على ايجاد الحلول لها . فهناك وضع مصفاة مديكو أعلق خصوصا بعدما أقدمت الدولة على وضع اليد على مصفاة طرابلس . وعلى الدولة ان تتخذ موقفا واضحا في هذا الشأن بحيث تماقت على حد ادنى من التجانس في قطاع التكرير .

ثم هناك العجز في طاقة التكرير في مصفاة طرابلس والزهراني اللتين لن تتكما مع نهاية ١٩٧٥ من تلبية حاجات المستهلك المحلي مما يهدد لبنان على صعيد التعمين بالمنتجات النفطية . ومشروع الثالث يبقى حيرا على ورق ويبدو انه ان يرى الدور ، ومطلوب من الدولة ان تكب على تنفيذ توسيع المصفاة القائمة وادخال معدات تكرير وتكسير جديدة اليهما لزيادة طاقة التكرير فيهما كي لا يضطر البلد الى استيراد المنتجات النفطية من الخارج بأسعار باهظة .

يضاف الى ذلك وضع الصندوق المستقل للمحروقات الذي يتعاقم عجزه سنويا والذي يهدد الفورية بعجز لن يقل عن ٢٠٠ مليون ليرة لبنانية في نهاية ١٩٧٥ . ولا يمكن تلخي العجز في الصندوق المستقل للمحروقات الا بزيادة اسعار المحروقات للمستهلك في ضوء ارتفاع اسعار النفط الخام التي شهدتها الاحوال الثلاثة الأخيرة .

كما ان عدم الاستقرار في تعمين لبنان بالنفط الخام بسبب استمرار في المصادرة الموقفة لتكثف الخام بالنسبة الى مصفاة صيدا بسبب اضطرار لبنان الى مفاوضة العراق على نفط مصفاة طرابلس في غضون ستة . قد ينتج عنه ارتفاع في كلفة النفط الخام وبالتالي تزايد العجز في الصندوق المستقل للمحروقات .

واذا ما اضنا الى كل ذلك تتكرر الدولة في اتخاذ القرارات المناسبة في ما يتعلق بالنقيب عن النفط الخام في عمق المياه اللبنانية . وهو امر يتطلب تنفيذه وقتا طويلا الا انه يؤمن كفاية حاجاته من النفط الخام وقد يجعله من البلدان المصدرة للنفط . ويتبين لنا ان الحكومة اللبنانية في وضع سياسة نفطية واضحة وعادلة تأخذ في الاعتبار مصالح لبنان في المدى القصير والبعيد .



١٥٠ مليون ليرة سنوياً
خسارة مكتب الحبوب

RUE SULEIMAN BOUSTANI
BEYROUTH - LEBAN
R. C. 10497
R. P. 8012
TEL. SODIMAR

[illegible]

البورصات وأسواق المال والصرف



تحسن الاستراتيجي

وانتكاس الدولار

أسواق الصرف - أما الفرق الفرنسي فشهد بعض الخفض، بينما تحسنت أسعار صرف الفرنك السويسري والليير الإيطالي . وفي أسواق المواد الأولية - واصلت أسعار الحبوب ارتفاعها ، على رغم ارتفاع المخزونات البريطانية منه بنسبة ١٩ في المئة على مستوى المخزونات في الأسبوع السابق . وأصبحت كندا عام ١٩٧٧ ثالث منتج في العالم بعد الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي . أما الدول الرئيسية الأربع المنتجة للحناس (تشيلي ، البرو ، زائير) فقد ارتفع إنتاجها ، السنة الماضية ، بنسبة ٢ في المئة وبلغ نحو مليونين ومئة وستين ألف طن . في حين ارتفع الإنتاج العالمي من الحناس بنسبة ٢ في المئة ، ووصل إلى نحو ٧٥٠ مليون طن . وبلغ إنتاج المسكر الاشتراكي ٢ ملايين طن .

أسواق الأسهم الصناعية بعدما تراجع حجم التعامل في أسواق البورصة وهدأ مؤشر « الفاينشال تايمز » الصناعي إلى ما دون الثلاثمئة نقطة . وفي الأسواق المالية اليابانية اتسم الوضع بالجمود والتكلس ، وتراجع حجم التعامل في شكل ملحوظ ، عن المستويات المحققة في الأسابيع السابقة . وبسبب هذا الجمود ، وما نتج عنه من تراجع في الطلب هبط مؤشر « داو جونز » الصناعي إلى ما دون الاربعمئة وخمسة نقطة . أما في الأسواق اليابانية ، فظهرت بوادر تحسن طفيف بعد أسابيع عدة من التراجعات المتواصلة . وقد ارتفعت أسعار الأسهم الصناعية ، بين أسبوع وآخر ، بنسبة ١٤ في المئة . ويرتبط هذا التحسن بالتعاضد الجوهري العام في أسواق البورصة الألمانية بعدما حققت الشركات نتائج جيدة في الشهور الأولى من هذه السنة (ارتفعت أرباح هوكست بنسبة ٢ في المئة) . أما في أسواق الصرف العالمية ، فإن الجنيه الاسترليني واصل تحسنه في شكل ثابت ومعتد ، في حين تعرض الدولار لبعض التراجع في بداية الأسبوع . ويبدو أن دفع قيمة الصفقات النفطية مع دول الخليج بالجبين الاسترليني ساعد الأخير على احراز المزيد من التقدم في

ظهرت بوادر التعاضد الإيجابي في معظم أسواق الأسهم والصرف العالمية . وواصلت أسعار الأسهم الصناعية في دول ستريت ارتقاها المثير حتى بلغت أعلى مستوى لها منذ أكثر من أربعة أشهر . ويبدو أن قرار وزراء النفط العرب رفع الحظر عن دوليات المتحدة شجع المتعاملين في الأسواق الأميركية على تنشيط مبادلاتهم ومضاعفة عمليات البيع والشراء . وساد التفاؤل معظم هذه الأسواق . ولكن أسعار الأسهم الصناعية حالت نمو التراجع في بداية الأسبوع الحالي ، بسبب بعض المخاوف الناشئة عن هبوط الأرباح المعلنة لبعض الشركات ، من جهة أخرى خفف رفع معدلات الفائدة في الفريست ناضوتال سيتي بنك حراسة المتعاملين في البورصة الأميركية . أما في لندن ، فإن بعض المتصن طرأ على وضع السوق المالية ، إلا أن التردد ظل مسيطرًا على هذه السوق ، بسبب استمرار تفاقم الأزمة الاجتماعية في البلاد . وأجم المتعاملون في السوق اللندنية عن إجراء صفقات كبيرة خوفا من الدلاع كهرباء الأسد إلى المناجم ، إلى ٥٠٠٠ أوقية في السنة الأولى . وهذا مصدر التاجي مهم خصوصا أن سعر الذهب العالمي هو ارتفاع مستمر . وفي بداية الأسبوع الحالي ، تدهورت

في مصر اليوم ٧٠ منجمًا للذهب . وهو منجم أكثر من ١٢ سنة ، وبسبب تصاعد قيمة الذهب تحسن توجيها الاقتصاد المصري إلى هذه المناجم كهرباء الأسد العالي إلى هذه المناجم مما يؤدي إلى توفير ٨٠ في المئة من تكاليف استخراجها ، فلا يبقى الذهب المصري « ذهبًا يبيع » بل يصبح « ذهبًا كريمًا » أي قليل التكلفة وسهل الاستخراج . والواقع أن مصر أتمت هذا القطاع . فأثر كمية استخرجت من الذهب تعود إلى عام ١٩٧٢ وكانت بمقدار ٣٠٠٠ أوقية ذهبًا وهي توازي الكمية التي استخرجت عام ١٩٧٢ ، وهي لم تتغير خلال ٢٢ سنة لأن طريقة الاستخراج بقيت تعتمد على المعاول اليدوية أو الأجهزة التي تعمل بالفرز في حين أن إعمال كهرباء الأسد العالي إلى المناجم المذكورة يعني اعتماد المقلب الكهربائي بأنواعه وقراراته المتعددة . وتفيد البحوث الأخيرة أن الذهب متوافر في مصر داخل أربع مناطق هي : جبال سفاجة ومرسى علم والقصير وأرض النوبة التي كانت تعرف أيام الفرعون باسم « أرض الذهب » . ويعني إحياء المناجم العودة إلى استغلال أبار المياه الصحراوية وتطهيرها كما يعني إقامة ما يسمى « معسكرات بحث » في الصحراء وهي بمثابة مساكن خشبية سريعة التركيب والترك . ومن مراجعة قائمة أرقام الذهب المصري المستخرج يتبين أنه تم استخراج ١٩٧٢ أوقية عام ١٩٧٢ و ١٩٧٨ عام ١٩٧٢ و ١٩٧٩ عام ١٩٧٢ و ١٩٨٠ عام ١٩٧٢ . لكن المراقبين يتوقعون أن يقلل إنتاج مصر من الذهب ، بعد إعمال كهرباء الأسد إلى المناجم ، إلى ٥٠٠٠ أوقية في السنة الأولى . وهذا مصدر التاجي مهم خصوصا أن سعر الذهب العالمي هو ارتفاع مستمر . وفي بداية الأسبوع الحالي ، تدهورت

مصر تمتلك ٧٠ منجمًا للذهب

البريطاني يدفع ٣٠٪ من دخله ضريبة مباشرة

تواجه حكومة العمال الجديدة في بريطانيا مشكلة الضرائب وأثرها على المجتمع خصوصا على الطبقة الوسطى . فأنا عزم الحكومة تنفيذ برنامجها الاجتماعي الذي سيكلفها ٢٥٥ مليار جنيه استرليني قبل بد لها من إيجاد مصدر يؤمن هذا المبلغ ، وزيادة الضرائب هي خير وسيلة لذلك حتى الآن .

وبلغت الزيادات في الجور بين ٤٠٪ منذ عام ١٩٧١ . وشملت الطبقات الوسطى إلا أن التضخم المالي المتزايد جعل مفعول الزيادة غير مجد ، بسبب الضريبة التي بلغت بها ، وأولت حكومة المحافظين السابقة التخفيف من وطأة الضرائب بأحد منها وجعلها أكثر عدلًا على الذين لا يزيد دخلهم على ٢ آلاف جنيه استرليني في السنة ، إلا أن الدخل الذي تحسن نسبيا تأثر في ما بعد بزيادة الأسعار والتضخم المالي ، الأمر الذي أرجع دخل هؤلاء إلى ما كان سابقا . أما ذوو الدخل المتعد ، والذين لم يجنوا شيئا منافع من إجراءات الحكومة السابقة ، فإنهم لم يثأروا كثيرا برفع معدل ضريبة دخلهم على ٢ آلاف جنيه فان وطأة الضرائب زادت عليهم في شكل سريع ، وعليهم مضاعفة دخلهم إذا هم أرادوا الاستمرار في نمط

اليابانيات تبنى الكوييت ناقلة نفط ضخمة

تقوم شركة « ماسينو » اليابانية بتصنيع ناقلة نفط ضخمة تبلغ حمولتها المساكمة ٣٢١ ألف طن . وكانت شركة ناقلات النفط الكوييتية - ومن الأرجح أن تبلغ حمولتها هذه الناقلة نحو أربعة عشر مليون دينار كويتي - على أن يتم تسليمها في أواسط سنة ١٩٧٧ .

ومعلوم أن شركة ناقلات النفط الكوييتية وقعت في السنة الماضية عقدين ، الأول مع شركة « ميتسوبيشي » اليابانية لبناء ناقلة نفطية حمولتها ٣٢٥ ألف طن وقيلتها نحو ١٩ مليون دينار كويتي ، والثاني مع الشركة الفرنسية « لوسيتا » (التي تملك الكويت وبنان وقطر معظم أسهم) لبناء ناقلة تبلغ حمولتها ٣٢٨ ألف طن وقيلتها ١٢ مليون دينار كويتي . وتعمل الكويت ، منذ فترة غير بعيدة ، للسيطرة المباشرة على قطاع نقل نفطها الخام ، في إطار سياستها النفطية العامة الرامية إلى السيطرة التوجيهية على صناعة النفط في البلاد وإلى تقليص نفوذ شركات النفط الغربية في هذا المجال .

ومع ذلك فقد الأخير الموقع مع الطرف الياباني في بداية هذه السنة . ويبلغ ارتفاع ناقلة من قاطعها إلى أعلى المناخل والصواري نحو ٧٠ مترا ، أي ما يوازي ارتفاع بناء مؤلف من عشرين طابقا ، في حين تعادل مساحة السطح العلوي مساحة ٢٩ ملعبا لكرة المضرب . والناقلة مجهزة بمعدات حديثة ومتطورة كالرادار والتكس والآلات الإلكترونية التي تنظم تحلق الغاز وغير ذلك من التجهيزات . وقامت هذه الناقلة بأولى رحلاتها ، إلى موانئ الخليج العربي ، آتية من اليابان ، للتردد باللفظ العام العربي ، ومعظم موانئ الخليج ليست مهيأة في الوقت الراهن لاستقبال ناقلات نفط في مثل هذه الضخامة ، لذلك تمت عمليات تحميل النفط الخام في وسط البحر وليس في الموانئ مباشرة .

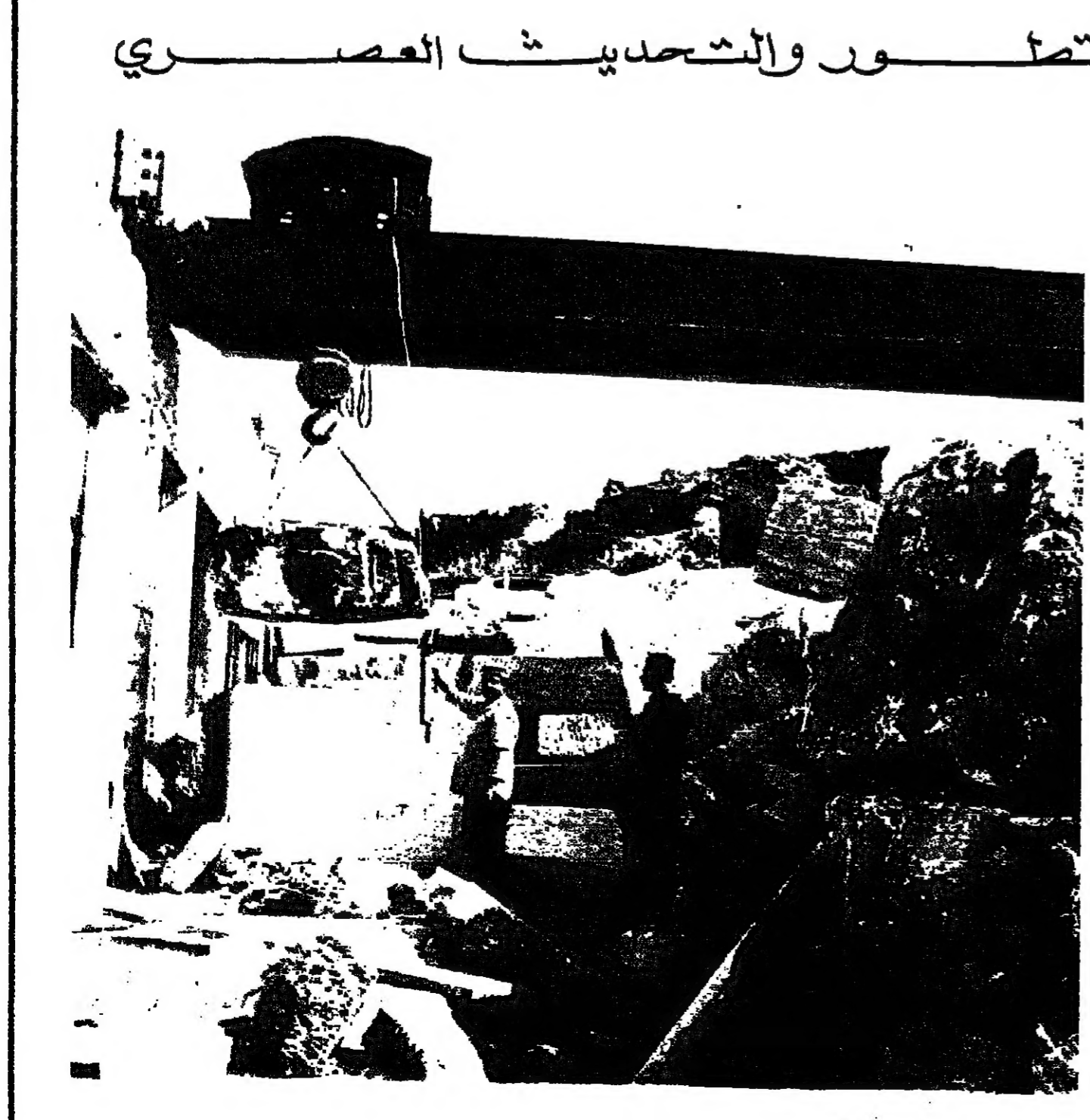
الاتحاد السوفياتي يرفع أسعار نفطه

صرحت مصادر الشركة النفطية اليابانية « فيفا » أن الاتحاد السوفياتي أخل بالاتفاق الموقوع بين الطرفين ، والذي بموجبه تتسلم الشركة ٢٤ ملايين طن من النفط الخام عام ١٩٧٢ . وكان النقص في الكمية المطلوبة بنسبة ١٢٪ .

وقالت تلك المصادر أن الاتحاد السوفياتي طلب زيادة في سعر البرميل مما جعل الشركة على الفاء كل المقدم معه . وتأتي هذه الإجراءات لتضعف سياسة الإفراج المتبعة من مستشار ألمانيا الاتحادية والتي تعهد إلى تحسين العلاقات مع الكتلة الشرقية . وكان مفروضا أن تبني ألمانيا الغربية أربع محطات ذمة لتوليد الطاقة تمد أوروبا بقسم

البحري الدولية . وعلى ذلك ، قامت

مداخل قرينا جديدا من التطور والتحديث العصري



مداخل قرينا جديدا من التطور والتحديث العصري

تصمم مداخل بلويل وأبو خليل (مؤسسها أسعد بلويل) في عالم صناعة الرخام والبلاط والبوياتيك والأوتيكس والفرانيت ومقرعاتها ، الخبرة المربقة واللغة المعبقة والتطور التقني والتحديث الآلي . فقد اكتسبت هذه الممثل ، من خلال ممارستها الطويلة ، خبرة وكفاءة توازيان تلك التي تتبع بها الممثل المشهورة في البلدان الأوروبية .

وان تكن تخطت عليها النسيج والعشرين في وثبتها الجديدة بعد مكنيتها ، فإن تاريخها الحقيقي يعود إلى ثمة عام وعشرين ، حين بدأت اشتغالها في محل صغير يقع في محلة « طواق هوا » المعروفة بـ « جورة بلويل » في محلة الزميلة البيضاء حاليا . وقد برهنت بعد تخطيها القرن للكاليل الملبس بالخيبرات والتطور والتحديث بنجاح ، عن كفاية فائقة في هذا الحقل وجدارته اهلتها لأن تكون من الرواد الأوائل لصناعة الرخام والبلاط ومقرعاتها في لبنان . وليس غريبا أن تنبوا مركزا رئيسيا في هذا الحقل ، بعد الجهود الفنية والتضحيات الكبيرة التي تقدمها أصحابها ، توصل إلى ما هي الآن .

يقول السيد فؤاد بلويل أحد أصحاب العمل والرأس المحر لنشاطاتها : « إن نجاح العمل يعود إلى اعتماد الأساليب والطرق التقنية الملبية للتطورة في استمرار وتجهيزه بأحدث المعدات والآلات ، وسهر الإدارة على مصالح للرفقاء المتعاملين معه ، وإتاحة علاقات تجارية على أساس الثقة المتبادلة بينه وبين المؤسسات العالة والخاصة ومصادر المواد الخام من جهة أخرى . بالإضافة إلى رصيده المتوافر في أواسط رجال الأعمال اللبنانيين والعرب والإجانب » .

ويقوم السيد أسعد أبو خليل بالإشراف والنهر على نشاطات الممثل الداخلية وعط أوضاعها المالية بنقطة فائقة . محققا لها التوفيرات الإدارية المهمة .

مفاسل « بلويل وأبو خليل »

- مركزها الرئيسي في بيروت
- مقرها الثانى بطنطا
- عوئلها الرئيسي - لبنان
- رقم الهاتف - ٧٧٧ - ٢٠
- ١٦٣٣٣ - ٢١٣٣٣ - ٧٧٤

BAHOM ET ABU-KHIL
RUE ST-JEAN-BAPTISTE
BEYROUTH - LEBANON
CABLE : BAHOM
TEL : 16333 - 21333 - 774

مخالفات مواصفات الحليب تتم مرتكبوها ٢٥ ليلة فقط

لم يشتر هذه الاصناف « فلنا » ؟
وقد استطاع مفتشو مكتب الانتاج الحيواني ضبط سيارات لشركات البان كبيرة تنقل اللبن واللبان والكريمة في سطور تلك ولاستيتك وهرورا المخالفات في حقها وغرم اصحابها اقل من ٢٥ ليلة عن المخالفة بخلاف من آلاف ليلة .

هو بودة وليس طازجا
والنفس يكون يوضع مجبنة افرنجية في حليب البودة الى ان يتحول الى جبنة ثم يكبس على اليد وينقع في مصل الجبنة من جديد ليتحول الى ما يسمى حلوما من غير ان يكون حلوما حقيقيا .

الحليلة مفقودة

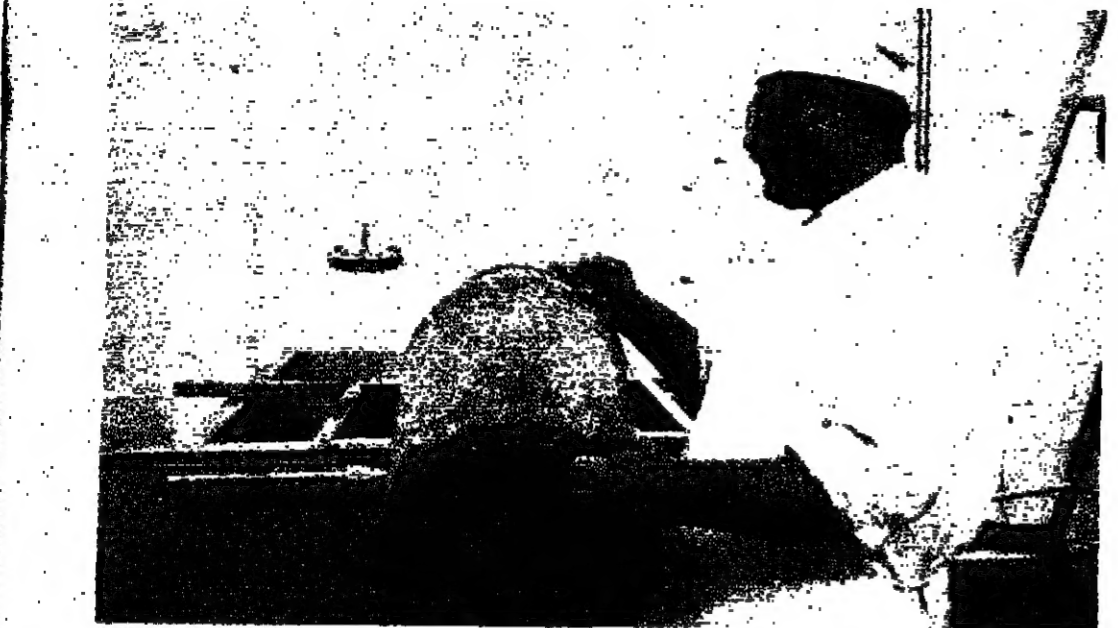
المستهلك في لبنان تفتحه مصانع الاغذية ولا يجد جمعية تحميه بالفصل « لا بالقول » ولا يستطيع الاتكال على حكومة اقل ما عليها هو وضع مواصفات شاملة ودقيقة للمواد الغذائية والتشدد في ملصقات المخالفين . الا ان هذه المواصفات وان وجدت فانها لا تطبق بدقة . مثلا في قانون توبيص الاوبان واللبان حظر بيع هذه المواد « فلنا » بل في اكياس وزجاجات ملصقة باحكام . لكن من من المستهلكين



يحب



طبخ الحام



مسير لبن وليلة



لبنة

وجد اطرافها ناضفة في العلبة المعدة للبيع

السعون والكريم شائتي

اضافة الى كل ذلك هناك لبنة المسحوب صمها والمجاه بيعها ، ومع انها مفيدة للذين يتبعون جماعية معينة (ريجيم) فهي غير مفيدة على الإطلاق لقلوبها من الدم . وتبلغ نسبة الدم في كيلوغرام الحليب ٢٥٪ وفي كيلوغرام اللبنة ١٠٪ . ويكفي على شراء اللبنة المسحوبة الدم عدد كبير من ابناء الطبقات الفقيرة لرخص ثمنها بين ١٥٠ و ١٧٥ قرشا للكيلوغرام الواحد . وهي تتسبب في سوء التغذية التي يعانيها ابناء تلك الطبقات .

والدم يسحب عادة من الحليب لصنع الزبدة . لكن نسبة تصنيع الزبدة قليلة جدا نظرا الى تفضيل المصانع تحويل الدم الى كريمة للكاتو والبوظة والفريز وغير ذلك . وهذه الكريمة المعروفة بالكريم « شائتي » تباع بأسعار مرتفعة (الكيلوغرام بـ ٢٠ ليرة) على الاقل . ولدت سحب الدم من الحليب ولو بنسب قليلة عادة متبعة في كل المصانع لتحتاج الكريمة المبردة . وبما ان قانون المواصفات يعتمد على اللبنة ان لا يقل صمها عن ١٠٪ فقد تمول عدد كبير من المصانع الى الفشل الفاضح عن طريق اضافة سمون نباتية الى اللبنة .

وبالغت هو ان القانون لا ينص على نوعية الدم بل على كميته فقط وهكذا يسهل الامر على كل مصنع يهدف الى الربح السريع ولو بالفشل الفاضح الذي وصل حد الضرر . فقد اكتشف احد التقنيين المبرزين ، وهو مسؤول في مختبر تابع للدولة ، ان هناك اصنافا عدة من اللبنة يدخل فيها دسم حيواني غير دسم الحليب وهو شحوم حيوانية تستورد من الخارج بالاطمان وبخبرة تامة فتقوّمها المصانع وتحولها الى شحوم سائلة تضيفها الى الحليب المسحوب الدم منه لتعطيها الى لبنة ، وهذه الشحوم تدخل في انواع السمنون المحلية والمصانع تصرّح بان سمونها هي من اصل حيواني لكنها لا تذكر شيئا عن شحوم الحيوانات التي تؤدي الى ضرر صحي بالغ .

وقانون المواصفات لا يمنع هذا الفشل الفاضح وكل ما يكره هو ان نسبة الدم في السمنون يجب ان تبلغ ٢٧٪ وفي الزبدة ٨٠٪

الاجبان : لا اهتمام

اما الاجبان فالقانون لم يأت على ذكرها ابدا . ولا شيء يفرض على المصانع اعتماد الحليب الطازج في الاجبان مع العلم ان بعض اصنافها لا يجوز ان يدخل الحليب البودة ، فصرّح المثلثون الذي يفترض ان يكون مصنوعا من حليب الماعز الصافي وليس البقر نظرا الى نسبة صمها المرتفعة (٢٧٪) ولاستهلاكه لا شك يحفظون في بعض اصناف المثلثون فجوات ورفاوة وهذا يدل على كون الحليب

علب مفقودة باحكام ويكتب عليها تاريخ التعبئة ونوع الحليب ، فاذا كان طازجا يوضع في علب زرقاء ، واذا كان من البودة يوضع في علب حمراء . وهذه الشروط مفروضة ايضا على علب اللبن واللبننة .

غش اللبنة

لكن اللبنة تعاني مشاكل اخرى تحدّها بالنقص في بنود المواصفات مروراً بالتلاعب على المواصفات المتواترة وانتهاء بعدم اكتشاف امر بعض التلاعب مخبريا .

وورد في مواصفات اللبنة انه « يقصد باللبنة المادة الغذائية شبه الصلبة الناتجة من اللبن بعد ترشيح بعض ما يحويه من ماء ومركبات ذوابة بالماء . وتطبق على اللبنة الفصائل التالية :
- مواد دسمة : ١٠٪ حد اقل
- مجموع المواد الصلبة ٢٢٪ حد اقل
- ملح ١٪ حد اقل »

ويجوز صنع اللبنة من لبن مسحوب شرط ان يترك ذلك في وضوح على الاوعية التي تعرض اللبنة فيها للبيس .

واللبنة يمكن ان تصنع من الحليب البودة او من الحليب الطازج ويتوجب على المصنع وضع كل نوع في علب خاصة زرقاء (او خضراء) او حمراء ، هذا طبعاً اذا طبقت قوانين توبيص اللبن واللبننة حيث يمنع ملأ باءا بيع اللبن واللبننة بالاعوية العادية او « الفت »

والمشكلة هنا هي انه لا يمكن اي مختبر اكتشاف نوع اللبنة اذا كانت من البودة او طازجة وعلى مختبر الجامعة الاميركية لم يتوصل الى بت هذا الموضوع مع انه يجري منذ مدة طويلة دراسات تحليلية عن اللبنة . وهكذا يترك ذكر نوع اللبنة لضمائر اصحاب المصانع الذين يهمهم من دون ان يترك الربح عن طريق تصنيع الحليب البودة الرخيص والمجاه استيراده من دون شرط .

على كل حال يتمتع الحليب البودة بكل شروط التقنية التي يتألف منها الحليب الطازج لكن مواد البروتينية تختلف في تركيبها الكيميائي فقط . وهناك عدد كبير من المصانع يخلط الصبب البودة مع الطازج لتأنيق اللبنة ، ويكتسبون بضيقون مسروق الشفاء الى الحليب ، ولكي يتخوّب قليل من الشفاء في الماء واضافته الى الحليب وهكذا يمكن ملاحظة كيلوغرامين من الحليب مع كيلوغرامين من الشفاء للحصول على كيلوغرام لبنة . والشاء يكتشف بسرعة في المختبر عن طريق اضافة اليود الى اللبنة فاذا احمرت اتضح الفشل ، لكن المشكلة هي في عدم منع هذا النوع من الفشل صراحة في قانون المواصفات ، لكن يمكن المستهلك تجنب شراء اللبنة المشوشة اذا

المستهلك اللبناني ، هو ابعد الناس عن معرفة حقيقة ما ياكل ويشرب ، لانه يجهل تفاصيل صنع الاغذية التي لا يصنعها في منزله ، ولا هو يهتم بوسائل الفشل التي يعتد بها بعض المصانع لانه متكل على مراقبة الدولة المفترضة لهذه المصانع .

وبين توصيات مؤتمر مراقبة الغذاء الذي عقد حديثا في بيروت كانت هناك واحدة موجهة الى لبنان تدل بوضوح على النقص الحاصل في قوانين مراقبة الغذاء فيه وخصوصا المواصفات التي يجب ان تتوافر في كل انواع الغذاء وتفرعاته . وجاء في التوصية ايضا ان على الحكومة ان تتشدد في مخالقات قوانين الغذاء ودمتها الى اعداد برنامج وطني لحماية المستهلك وجعل مشاكل الغذاء على رأس اهتماماتها .

ومشاكل الغذاء في لبنان كثيرة اجمعها افتقار الدولة الى مواصفات غذائية شاملة . وحتى لو اوجد بعض هذه المواصفات فانها لا تجد من يطبقها كاملا . ولو قرر المفتشون مثلا ملازمة المخالفات المرتكبة فانهم يجدون أنفسهم في نهاية الامر المخالفون وليس المصانع وحدث مثل هذا الامر مع مكتب الانتاج الحيواني عندما قرر مفتشوه مخالقة كل مخالف بمواصفات الحليب ومشتقاته من لبن ولبننة وجبنة واستطاعوا ان يضبطوا اكثر من ٩٠ مخالفة بينها مخالفات ارتكبتها مصانع كبيرة ومعروفة . ومع ان قانون المخالفات ينص على دفع غرامات تراوح بين ٢٠٠ و ٤٠٠ ألف ليرة ، فقد انت الاحكام مخيبة لآمال المفتشين الذين باتوا يفضلون البقاء في مكاتبهم على الاستمرار في التفتيش . فالاحكام صدرت بالجملة وكل مخالفتين بـ ٢٥ ليرة . وهذا المبلغ طبعاً لا يهم من يربح آلاف الليرات من جراء الاستمرار في الفشل وعدم تطبيق القانون .

الحليب نموذج

موضوع الحليب ومشتقاته من الانتاج اللبناني قد يكون نموذجا للمواد الغذائية التي تقدم الى المستهلك من غير ان يعرف كيف صنعت ومن راقبها واذا كانت مكملة الغذاء .

وفي لبنان اكثر من ١٠٠ مصنع لللبان واللبان تنوع في شترة وتعايل وسيروت ، وخصوصا شواحي بيروت حيث بعض المصانع الصغيرة . والحليب الذي يقدم الى المستهلك في علب خاصة او زجاجات هو اما طازج من الابقار والاشنام او البودة تستورد بالمولات من الخارج . وعندما سمحت وزارة الاقتصاد عام ١٩٧١ باستيراد الحليب البودة من دون اجازة مسبقة تأخر الانتاج المحلي وانخفض بسبب نهات مصانع اللبان على تصنيع الحليب البودة المطفف . ومواصفات الحليب مكملة في القانون وهناك مصانع عدة توزع الحليب ، اما مسترا او معقما في

اللبنة لا تخرج غش اللبنة بواسطة السمنة



كل شيء جاهر اللبن



الى المصنع

للرخام والحرير والفرانجيت
صفائح من كل لون مصقولة ودهان مطبوع حسب الطلب

الأولى في الرخام الوطني
منذ ١٩٦١

الإدارة والمبيعات: الشويفات - لبنان
تلفون ٤٢٠١٦٧ - صندوق البريد ٤٩١٢ - بيروت

شركة الرخام اللبنانية
لمكو

LEBANESE MARBLE CO. S.A.L. LEMCO



أوجيني نجار أول لبنانية تخدم البحار

اللبنانية بالعمل في هذا القطاع لا سيما إذا كانت قوية الإرادة وليست لديها مسؤوليات بيئية مثلي «
أولادها ثمانية (٧) شبلاب وفتاة) متزوجون « وأنا وحيدة ». المخاطر التي تتعرض لها في البحر كثيرة « في الرحلة الأخيرة كنا نغرق لولا عناية الله ».
٧ سنوات وهي تطوف « اتأملت في حاجة إلى العمل » لكنها تطوف وتغيب بين ٣٥ و ٥٠ يوما ، بين الشواطئ والمرافئ ، والبحر والسما ، وتسجل أنها أول لبنانية عملت في القطاع البحري وعلى ظهر سفينة وبين ... الرجال .

البواخر كفت تشهد النساء يعملن فيها فسللت نفسها : لماذا لا تعمل المرأة اللبنانية مظهرن . واستهواها البحر والعمل في البواخر فاشتغلت طوال ٧ سنوات في باخر أجنبية ثم انتقلت إلى باخرة لبنانية تخص سليم حلاج « كنت أسبح الأجانب يتهمون العرب بخلة الذكاء ففكرت أن أشرك العمل بينهم، واستحصلت على جواز سفر بحري ، ودخلت قبل ٤ أشهر العمل في الباخرة اللبنانية بالوبا » .
« المضايقات كثيرة من البصرة . الأجانب لطفاء ويتعمنون عند ردهم ، أما البحارة العرب فأنني أحصل إرهم إلى الريان ، وينتهي كل شيء » .
وأضافت « اتصح المرأة

هل تجلبه المرأة اللبنانية لخطر البحر ، وتعمل على البواخر والسفن مثلها مثل زميلاتها الأوروبيات ؟ سؤال يطرح اليوم بعدما تضاعفت فرص العمل ولم يعد من السهل إيجاد وظيفة .
أوجيني نجار (الصورة) امرأة تونيق ناصيف سمعان ، من سكان البوشرية - قضاء المتن الشمالي ، عمرها ٥٠ عاما ، عملت ، وما تزال طاهية في باخر متعددة الجنسية : تركية وتشيلية وأسيانية وبرانزيلية وبونانية . بدأت عندما توفي جوهها (والد زوجها) قبل ثلثي سنوات تقريبا ، وكان في سباتها زوجها (التشيلي) فكلنها زوجها ملاحقة معالجة حصر الأرث ، وخلال سفرها بواسطة

بصفة تخصص لبناء مخازن ومخامر العلف .
رابعاً - ضرورة ربط سلفتي العلف بسلقة من أجل بناء الزرائب .
اللزعة للحيوانات المعدة للتربية من أجل إنتاج الحليب كذلك اللحم وتلك التي تسمن من أجل الذبح .
خامساً - من الضروري العمل لتأمين الإسجام بين مصلحة كل من المستهلك والمصنع والمنتج ، وهذا جوهر عملية انماء الحليب ومشتقاته ، ويكون ذلك عن طريق تحديد الأسعار لإبواب المزرعة والمصنع والمخبر والمستهلك لاختلاف أنواع الحليب ومشتقاته بواسطة مكتب الإنتاج الحيواني ، وعند الضرورة بمشراكة وزارة الاقتصاد الوطني .

قيام التعاونيات خصوصاً تلك التي تجمع صغار المنتجين .
٥ ضرورات
على المدى القصير ، ومن أجل الإطلاق المباشر في حل قضية العلف والحليب ، يخترع ما يأتي :
أولاً - الاستثمار الفوري للرسم المتحرك بقاتون معجل مكرر وإعادة الغورية للجائزة المسبقة على استيراد الحليب المجفف .
ثانياً : تسليف مربي المواشي المنتجة للحليب ، كذلك اللحم ، ومربي الدواجن ومستردى الحيوانات المعدة للذبح .
ثالثاً - ضرورة ربط سلقة الإحلاف

الدكتور عاطف علي من مكتب الإنتاج الحيواني يعرض حلولاً لمشكل إنتاج الحليب ومشتقاته في المدى الطويل والمتوسط والقصير .
على المدى الطويل يقول الدكتور علي أنه يجب العمل على تجسيد سياسة مكتب الإنتاج الحيواني القائمة على محاولة تأمين حاجة البلاد من الحليب ومشتقاته كذلك اللحم ، عن طريق خطة انمائية شاملة ومتكاملة تتخصص في برنامج انماء الثروة الحيوانية يقوم على زيادة أعداد المواشي المنتجة للحليب وخصوصاً الإبقار الحلوب المؤهلة وذلك باستيراد نحو ٤٠ ألفاً منها ، على أن تشمل الخطة انماء الثروة الزراعية بتحصين القاعدة العلفية في إطار انماء الاقتصاد الوطني حيث يؤمن الترابط العضوي بين مختلف القطاعات الاقتصادية والتي ينتج عنه انماء الثروة الحيوانية ككل .
وعلى المدى المتوسط يجب مد مكتب الإنتاج الحيواني بالسلف اللازمة وتوسيع صلاحياته والقيام بالآتي :
أولاً - بما أن أسعار المواد العلفية تزداد بشكل متسارع خصوصاً في الشتاء حيث ترتفع أسعارها ، لا بد من تأمين استيراد العلف عندما تكون الأسعار منخفضة وتخزينها للفترة التي ترتفع فيها الأسعار بحيث يحصل شبه استقرار في الأسعار على مدار السنة الأمر الذي يوجب تدخل القطاع العام في شكل مكتب الإنتاج الحيواني وبالمشاركة مع مكتب الحبوب والشعير السكرية مما يؤدي إلى استيراد العلف وتوزيعها على مربي المواشي المنتجة للحليب كذلك اللحم ومربي الدواجن ومستردى المواشي المعدة للذبح أو على التجار مع تحديد سعر البيع .
ثانياً - بما أن أسعار الحليب ، كذلك اللحم ، هي في صعود مستمر والمستقبل لا يبشر بقدرة البلاد على التمكن بها نتيجة الأوضاع العالمية ، لا بد من العمل على تنفيذ مشروع مكتب الإنتاج الحيواني القاهي باستيراد ١٢ ألف بقرة مؤهلة حلوباً على فترة خمس سنوات وبمعجل ٢٤٠٠ بقرة كل سنة بحيث يصبح في إمكان الاستفادة عن استيراد الحليب المجفف في السنة الخامسة وسد قسم من حاجات البلاد من الحليب . وتكون هذه الدفعة الأولى من الإبقار الحلوب جزءاً من خطة الـ ٤٠ ألف رأس اللازمة لانماء الثروة الحيوانية على المدى الطويل .
ثالثاً - العمل على تشجيع

لباهورة حليب البودرة خطيرة يد النافذين متسد تفصل الشمندر

في البقاع انهم قبل نحو من ثلاثة أسابيع كانوا ينتظرون على أبواب معمل الشمندر السكرى لينالوا كميات من تفل الشمندر الذي يستعمل علفاً للماشية . وكنت الكمية المعدة للتوزيع ذلك النهار تبلغ ١٥٠ طناً . وقبل أن تتم عملية التوزيع وصل تلفسون فتوقف البيع . لماذا ؟ أجابهم المسؤول أن الأراجع العليا طالبت بتجديد الكميات لحظوظين في غير البقاع .

ويتساءل الزارعون كيف يمكنهم الاستمرار في إنتاج الحليب والدولة لا تمد لهم مشاريع المساعدة والائتماء ؟
مكتب الإنتاج الحيواني الذي يسمى إلى معالجة هذه المشاكل لم يستطع إقرار أي مشروع تقدم به إلى الحكومة ومنها مشروع جديد لمواصفات الحليب ومشتقاته وآخر لتوضيب الألبان والأجبان .
كما طلب من معمل الشمندر السكرى أن يتولى مكتب الإنتاج توزيع تفل الشمندر على المزارعين ويبلغ ما يستخرج منه يومياً ٤٠ طناً ، على أن تتامن المكتب لأتاحة بأسماء المزارعين وعدد مواشهم ليوزع عليهم التفل بسعر ٢٠ قرشاً للكيلوغرام .
لكن هذا الطلب بقي في حدود الصبر والصورق وموسم الشمندر انتهى والتفل توزع في شكل مشاكري .

اعتماد مصانع الألبان جبان المحلية على الحليب بدرجة يعتبر ظاهرة خطيرة في يمكن أن يؤمن حاجته كاملة الحليب المحلي الطازج .
هولندا مثلاً يعتمد السكان على الحليب الطازج فقط بسدر الجفف إلى الخارج فإذا لبنان لم يعد حتى اليوم لسة اقتصادية شاملة لإنتاج الحليب الطازج والوصول إلى خطة الاكتفاء الذاتي ؟
إن الاجراء الذي اتخذته أرة الاقتصاد عام ١٩٧١ لسة استيراد الحليب ودرة من دون قيد أو شرط بق بالانتاج المحلي ضرراً لما وادى إلى عجز المزارعين عن الاستمرار في تربية قارهم وتحمل الخسائر في حليب والإعلاف وغير ذلك .

دولة الحظوظين

إن الدولة التي لم تحم طيب الوطني حتى اليوم لم هاهم أيضاً في تشجيع زارعين على تربية الإبقار لمين الإعلاف لمواشهم سعار معقولة . وكيف نابل ن الدولة أن تحم بالمحل إذا بقثت هي تحكّر لنفسها لئلا يها ما تحرمه بقية لواطين ؟
كيف ؟
يقول المزارعون وبينهم كبار



**جمادات
وبَرادات بوظة
ICE CREAM FREEZER**

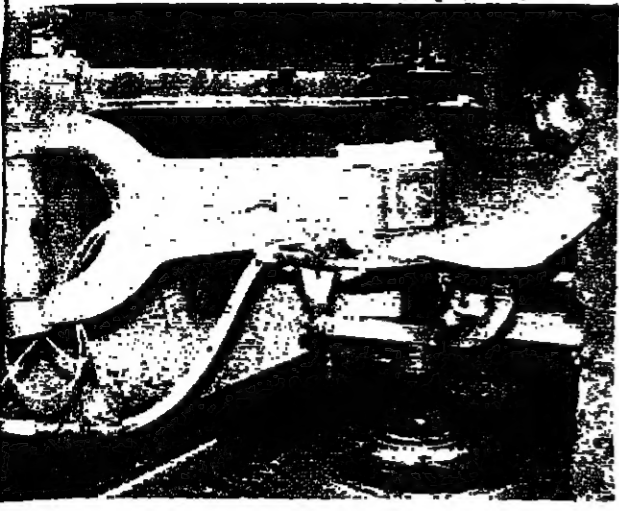
إنتاج شركة:
شركة لصناعة الآلات الحديثة
ص.ب. ٢١١١١ - ٢١١١٢ - ٢١١١٣ - ٢١١١٤ - ٢١١١٥ - ٢١١١٦ - ٢١١١٧ - ٢١١١٨ - ٢١١١٩ - ٢١١٢٠ - ٢١١٢١ - ٢١١٢٢ - ٢١١٢٣ - ٢١١٢٤ - ٢١١٢٥ - ٢١١٢٦ - ٢١١٢٧ - ٢١١٢٨ - ٢١١٢٩ - ٢١١٣٠ - ٢١١٣١ - ٢١١٣٢ - ٢١١٣٣ - ٢١١٣٤ - ٢١١٣٥ - ٢١١٣٦ - ٢١١٣٧ - ٢١١٣٨ - ٢١١٣٩ - ٢١١٤٠ - ٢١١٤١ - ٢١١٤٢ - ٢١١٤٣ - ٢١١٤٤ - ٢١١٤٥ - ٢١١٤٦ - ٢١١٤٧ - ٢١١٤٨ - ٢١١٤٩ - ٢١١٥٠ - ٢١١٥١ - ٢١١٥٢ - ٢١١٥٣ - ٢١١٥٤ - ٢١١٥٥ - ٢١١٥٦ - ٢١١٥٧ - ٢١١٥٨ - ٢١١٥٩ - ٢١١٦٠ - ٢١١٦١ - ٢١١٦٢ - ٢١١٦٣ - ٢١١٦٤ - ٢١١٦٥ - ٢١١٦٦ - ٢١١٦٧ - ٢١١٦٨ - ٢١١٦٩ - ٢١١٧٠ - ٢١١٧١ - ٢١١٧٢ - ٢١١٧٣ - ٢١١٧٤ - ٢١١٧٥ - ٢١١٧٦ - ٢١١٧٧ - ٢١١٧٨ - ٢١١٧٩ - ٢١١٨٠ - ٢١١٨١ - ٢١١٨٢ - ٢١١٨٣ - ٢١١٨٤ - ٢١١٨٥ - ٢١١٨٦ - ٢١١٨٧ - ٢١١٨٨ - ٢١١٨٩ - ٢١١٩٠ - ٢١١٩١ - ٢١١٩٢ - ٢١١٩٣ - ٢١١٩٤ - ٢١١٩٥ - ٢١١٩٦ - ٢١١٩٧ - ٢١١٩٨ - ٢١١٩٩ - ٢١٢٠٠ - ٢١٢٠١ - ٢١٢٠٢ - ٢١٢٠٣ - ٢١٢٠٤ - ٢١٢٠٥ - ٢١٢٠٦ - ٢١٢٠٧ - ٢١٢٠٨ - ٢١٢٠٩ - ٢١٢١٠ - ٢١٢١١ - ٢١٢١٢ - ٢١٢١٣ - ٢١٢١٤ - ٢١٢١٥ - ٢١٢١٦ - ٢١٢١٧ - ٢١٢١٨ - ٢١٢١٩ - ٢١٢٢٠ - ٢١٢٢١ - ٢١٢٢٢ - ٢١٢٢٣ - ٢١٢٢٤ - ٢١٢٢٥ - ٢١٢٢٦ - ٢١٢٢٧ - ٢١٢٢٨ - ٢١٢٢٩ - ٢١٢٣٠ - ٢١٢٣١ - ٢١٢٣٢ - ٢١٢٣٣ - ٢١٢٣٤ - ٢١٢٣٥ - ٢١٢٣٦ - ٢١٢٣٧ - ٢١٢٣٨ - ٢١٢٣٩ - ٢١٢٤٠ - ٢١٢٤١ - ٢١٢٤٢ - ٢١٢٤٣ - ٢١٢٤٤ - ٢١٢٤٥ - ٢١٢٤٦ - ٢١٢٤٧ - ٢١٢٤٨ - ٢١٢٤٩ - ٢١٢٥٠ - ٢١٢٥١ - ٢١٢٥٢ - ٢١٢٥٣ - ٢١٢٥٤ - ٢١٢٥٥ - ٢١٢٥٦ - ٢١٢٥٧ - ٢١٢٥٨ - ٢١٢٥٩ - ٢١٢٦٠ - ٢١٢٦١ - ٢١٢٦٢ - ٢١٢٦٣ - ٢١٢٦٤ - ٢١٢٦٥ - ٢١٢٦٦ - ٢١٢٦٧ - ٢١٢٦٨ - ٢١٢٦٩ - ٢١٢٧٠ - ٢١٢٧١ - ٢١٢٧٢ - ٢١٢٧٣ - ٢١٢٧٤ - ٢١٢٧٥ - ٢١٢٧٦ - ٢١٢٧٧ - ٢١٢٧٨ - ٢١٢٧٩ - ٢١٢٨٠ - ٢١٢٨١ - ٢١٢٨٢ - ٢١٢٨٣ - ٢١٢٨٤ - ٢١٢٨٥ - ٢١٢٨٦ - ٢١٢٨٧ - ٢١٢٨٨ - ٢١٢٨٩ - ٢١٢٩٠ - ٢١٢٩١ - ٢١٢٩٢ - ٢١٢٩٣ - ٢١٢٩٤ - ٢١٢٩٥ - ٢١٢٩٦ - ٢١٢٩٧ - ٢١٢٩٨ - ٢١٢٩٩ - ٢١٣٠٠ - ٢١٣٠١ - ٢١٣٠٢ - ٢١٣٠٣ - ٢١٣٠٤ - ٢١٣٠٥ - ٢١٣٠٦ - ٢١٣٠٧ - ٢١٣٠٨ - ٢١٣٠٩ - ٢١٣١٠ - ٢١٣١١ - ٢١٣١٢ - ٢١٣١٣ - ٢١٣١٤ - ٢١٣١٥ - ٢١٣١٦ - ٢١٣١٧ - ٢١٣١٨ - ٢١٣١٩ - ٢١٣٢٠ - ٢١٣٢١ - ٢١٣٢٢ - ٢١٣٢٣ - ٢١٣٢٤ - ٢١٣٢٥ - ٢١٣٢٦ - ٢١٣٢٧ - ٢١٣٢٨ - ٢١٣٢٩ - ٢١٣٣٠ - ٢١٣٣١ - ٢١٣٣٢ - ٢١٣٣٣ - ٢١٣٣٤ - ٢١٣٣٥ - ٢١٣٣٦ - ٢١٣٣٧ - ٢١٣٣٨ - ٢١٣٣٩ - ٢١٣٤٠ - ٢١٣٤١ - ٢١٣٤٢ - ٢١٣٤٣ - ٢١٣٤٤ - ٢١٣٤٥ - ٢١٣٤٦ - ٢١٣٤٧ - ٢١٣٤٨ - ٢١٣٤٩ - ٢١٣٥٠ - ٢١٣٥١ - ٢١٣٥٢ - ٢١٣٥٣ - ٢١٣٥٤ - ٢١٣٥٥ - ٢١٣٥٦ - ٢١٣٥٧ - ٢١٣٥٨ - ٢١٣٥٩ - ٢١٣٦٠ - ٢١٣٦١ - ٢١٣٦٢ - ٢١٣٦٣ - ٢١٣٦٤ - ٢١٣٦٥ - ٢١٣٦٦ - ٢١٣٦٧ - ٢١٣٦٨ - ٢١٣٦٩ - ٢١٣٧٠ - ٢١٣٧١ - ٢١٣٧٢ - ٢١٣٧٣ - ٢١٣٧٤ - ٢١٣٧٥ - ٢١٣٧٦ - ٢١٣٧٧ - ٢١٣٧٨ - ٢١٣٧٩ - ٢١٣٨٠ - ٢١٣٨١ - ٢١٣٨٢ - ٢١٣٨٣ - ٢١٣٨٤ - ٢١٣٨٥ - ٢١٣٨٦ - ٢١٣٨٧ - ٢١٣٨٨ - ٢١٣٨٩ - ٢١٣٩٠ - ٢١٣٩١ - ٢١٣٩٢ - ٢١٣٩٣ - ٢١٣٩٤ - ٢١٣٩٥ - ٢١٣٩٦ - ٢١٣٩٧ - ٢١٣٩٨ - ٢١٣٩٩ - ٢١٤٠٠ - ٢١٤٠١ - ٢١٤٠٢ - ٢١٤٠٣ - ٢١٤٠٤ - ٢١٤٠٥ - ٢١٤٠٦ - ٢١٤٠٧ - ٢١٤٠٨ - ٢١٤٠٩ - ٢١٤١٠ - ٢١٤١١ - ٢١٤١٢ - ٢١٤١٣ - ٢١٤١٤ - ٢١٤١٥ - ٢١٤١٦ - ٢١٤١٧ - ٢١٤١٨ - ٢١٤١٩ - ٢١٤٢٠ - ٢١٤٢١ - ٢١٤٢٢ - ٢١٤٢٣ - ٢١٤٢٤ - ٢١٤٢٥ - ٢١٤٢٦ - ٢١٤٢٧ - ٢١٤٢٨ - ٢١٤٢٩ - ٢١٤٣٠ - ٢١٤٣١ - ٢١٤٣٢ - ٢١٤٣٣ - ٢١٤٣٤ - ٢١٤٣٥ - ٢١٤٣٦ - ٢١٤٣٧ - ٢١٤٣٨ - ٢١٤٣٩ - ٢١٤٤٠ - ٢١٤٤١ - ٢١٤٤٢ - ٢١٤٤٣ - ٢١٤٤٤ - ٢١٤٤٥ - ٢١٤٤٦ - ٢١٤٤٧ - ٢١٤٤٨ - ٢١٤٤٩ - ٢١٤٥٠ - ٢١٤٥١ - ٢١٤٥٢ - ٢١٤٥٣ - ٢١٤٥٤ - ٢١٤٥٥ - ٢١٤٥٦ - ٢١٤٥٧ - ٢١٤٥٨ - ٢١٤٥٩ - ٢١٤٦٠ - ٢١٤٦١ - ٢١٤٦٢ - ٢١٤٦٣ - ٢١٤٦٤ - ٢١٤٦٥ - ٢١٤٦٦ - ٢١٤٦٧ - ٢١٤٦٨ - ٢١٤٦٩ - ٢١٤٧٠ - ٢١٤٧١ - ٢١٤٧٢ - ٢١٤٧٣ - ٢١٤٧٤ - ٢١٤٧٥ - ٢١٤٧٦ - ٢١٤٧٧ - ٢١٤٧٨ - ٢١٤٧٩ - ٢١٤٨٠ - ٢١٤٨١ - ٢١٤٨٢ - ٢١٤٨٣ - ٢١٤٨٤ - ٢١٤٨٥ - ٢١٤٨٦ - ٢١٤٨٧ - ٢١٤٨٨ - ٢١٤٨٩ - ٢١٤٩٠ - ٢١٤٩١ - ٢١٤٩٢ - ٢١٤٩٣ - ٢١٤٩٤ - ٢١٤٩٥ - ٢١٤٩٦ - ٢١٤٩٧ - ٢١٤٩٨ - ٢١٤٩٩ - ٢١٥٠٠ - ٢١٥٠١ - ٢١٥٠٢ - ٢١٥٠٣ - ٢١٥٠٤ - ٢١٥٠٥ - ٢١٥٠٦ - ٢١٥٠٧ - ٢١٥٠٨ - ٢١٥٠٩ - ٢١٥١٠ - ٢١٥١١ - ٢١٥١٢ - ٢١٥١٣ - ٢١٥١٤ - ٢١٥١٥ - ٢١٥١٦ - ٢١٥١٧ - ٢١٥١٨ - ٢١٥١٩ - ٢١٥٢٠ - ٢١٥٢١ - ٢١٥٢٢ - ٢١٥٢٣ - ٢١٥٢٤ - ٢١٥٢٥ - ٢١٥٢٦ - ٢١٥٢٧ - ٢١٥٢٨ - ٢١٥٢٩ - ٢١٥٣٠ - ٢١٥٣١ - ٢١٥٣٢ - ٢١٥٣٣ - ٢١٥٣٤ - ٢١٥٣٥ - ٢١٥٣٦ - ٢١٥٣٧ - ٢١٥٣٨ - ٢١٥٣٩ - ٢١٥٤٠ - ٢١٥٤١ - ٢١٥٤٢ - ٢١٥٤٣ - ٢١٥٤٤ - ٢١٥٤٥ - ٢١٥٤٦ - ٢١٥٤٧ - ٢١٥٤٨ - ٢١٥٤٩ - ٢١٥٥٠ - ٢١٥٥١ - ٢١٥٥٢ - ٢١٥٥٣ - ٢١٥٥٤ - ٢١٥٥٥ - ٢١٥٥٦ - ٢١٥٥٧ - ٢١٥٥٨ - ٢١٥٥٩ - ٢١٥٦٠ - ٢١٥٦١ - ٢١٥٦٢ - ٢١٥٦٣ - ٢١٥٦٤ - ٢١٥٦٥ - ٢١٥٦٦ - ٢١٥٦٧ - ٢١٥٦٨ - ٢١٥٦٩ - ٢١٥٧٠ - ٢١٥٧١ - ٢١٥٧٢ - ٢١٥٧٣ - ٢١٥٧٤ - ٢١٥٧٥ - ٢١٥٧٦ - ٢١٥٧٧ - ٢١٥٧٨ - ٢١٥٧٩ - ٢١٥٨٠ - ٢١٥٨١ - ٢١٥٨٢ - ٢١٥٨٣ - ٢١٥٨٤ - ٢١٥٨٥ - ٢١٥٨٦ - ٢١٥٨٧ - ٢١٥٨٨ - ٢١٥٨٩ - ٢١٥٩٠ - ٢١٥٩١ - ٢١٥٩٢ - ٢١٥٩٣ - ٢١٥٩٤ - ٢١٥٩٥ - ٢١٥٩٦ - ٢١٥٩٧ - ٢١٥٩٨ - ٢١٥٩٩ - ٢١٦٠٠ - ٢١٦٠١ - ٢١٦٠٢ - ٢١٦٠٣ - ٢١٦٠٤ - ٢١٦٠٥ - ٢١٦٠٦ - ٢١٦٠٧ - ٢١٦٠٨ - ٢١٦٠٩ - ٢١٦١٠ - ٢١٦١١ - ٢١٦١٢ - ٢١٦١٣ - ٢١٦١٤ - ٢١٦١٥ - ٢١٦١٦ - ٢١٦١٧ - ٢١٦١٨ - ٢١٦١٩ - ٢١٦٢٠ - ٢١٦٢١ - ٢١٦٢٢ - ٢١٦٢٣ - ٢١٦٢٤ - ٢١٦٢٥ - ٢١٦٢٦ - ٢١٦٢٧ - ٢١٦٢٨ - ٢١٦٢٩ - ٢١٦٣٠ - ٢١٦٣١ - ٢١٦٣٢ - ٢١٦٣٣ - ٢١٦٣٤ - ٢١٦٣٥ - ٢١٦٣٦ - ٢١٦٣٧ - ٢١٦٣٨ - ٢١٦٣٩ - ٢١٦٤٠ - ٢١٦٤١ - ٢١٦٤٢ - ٢١٦٤٣ - ٢١٦٤٤ - ٢١٦٤٥ - ٢١٦٤٦ - ٢١٦٤٧ - ٢١٦٤٨ - ٢١٦٤٩ - ٢١٦٥٠ - ٢١٦٥١ - ٢١٦٥٢ - ٢١٦٥٣ - ٢١٦٥٤ - ٢١٦٥٥ - ٢١٦٥٦ - ٢١٦٥٧ - ٢١٦٥٨ - ٢١٦٥٩ - ٢١٦٦٠ - ٢١٦٦١ - ٢١٦٦٢ - ٢١٦٦٣ - ٢١٦٦٤ - ٢١٦٦٥ - ٢١٦٦٦ - ٢١٦٦٧ - ٢١٦٦٨ - ٢١٦٦٩ - ٢١٦٧٠ - ٢١٦٧١ - ٢١٦٧٢ - ٢١٦٧٣ - ٢١٦٧٤ - ٢١٦٧٥ - ٢١٦٧٦ - ٢١٦٧٧ - ٢١٦٧٨ - ٢١٦٧٩ - ٢١٦٨٠ - ٢١٦٨١ - ٢١٦٨٢ - ٢١٦٨٣ - ٢١٦٨٤ - ٢١٦٨٥ - ٢١٦٨٦ - ٢١٦٨٧ - ٢١٦٨٨ - ٢١٦٨٩ - ٢١٦٩٠ - ٢١٦٩١ - ٢١٦٩٢ - ٢١٦٩٣ - ٢١٦٩٤ - ٢١٦٩٥ - ٢١٦٩٦ - ٢١٦٩٧ - ٢١٦٩٨ - ٢١٦٩٩ - ٢١٧٠٠ - ٢١٧٠١ - ٢١٧٠٢ - ٢١٧٠٣ - ٢١٧٠٤ - ٢١٧٠٥ - ٢١٧٠٦ - ٢١٧٠٧ - ٢١٧٠٨ - ٢١٧٠٩ - ٢١٧١٠ - ٢١٧١١ - ٢١٧١٢ - ٢١٧١٣ - ٢١٧١٤ - ٢١٧١٥ - ٢١٧١٦ - ٢١٧١٧ - ٢١٧١٨ - ٢١٧١٩ - ٢١٧٢٠ - ٢١٧٢١ - ٢١٧٢٢ - ٢١٧٢٣ - ٢١٧٢٤ - ٢١٧٢٥ - ٢١٧٢٦ - ٢١٧٢٧ - ٢١٧٢٨ - ٢١٧٢٩ - ٢١٧٣٠ - ٢١٧٣١ - ٢١٧٣٢ - ٢١٧٣٣ - ٢١٧٣٤ - ٢١٧٣٥ - ٢١٧٣٦ - ٢١٧٣٧ - ٢١٧٣٨ - ٢١٧٣٩ - ٢١٧٤٠ - ٢١٧٤١ - ٢١٧٤٢ - ٢١٧٤٣ - ٢١٧٤٤ - ٢١٧٤٥ - ٢١٧٤٦ - ٢١٧٤٧ - ٢١٧٤٨ - ٢١٧٤٩ - ٢١٧٥٠ - ٢١٧٥١ - ٢١٧٥٢ - ٢١٧٥٣ - ٢١٧٥٤ - ٢١٧٥٥ - ٢١٧٥٦ - ٢١٧٥٧ - ٢١٧٥٨ - ٢١٧٥٩ - ٢١٧٦٠ - ٢١٧٦١ - ٢١٧٦٢ - ٢١٧٦٣ - ٢١٧٦٤ - ٢١٧٦٥ - ٢١٧٦٦ - ٢١٧٦٧ - ٢١٧٦٨ - ٢١٧٦٩ - ٢١٧٧٠ - ٢١٧٧١ - ٢١٧٧٢ - ٢١٧٧٣ - ٢١٧٧٤ - ٢١٧٧٥ - ٢١٧٧٦ - ٢١٧٧٧ - ٢١٧٧٨ - ٢١٧٧٩ - ٢١٧٨٠ - ٢١٧٨١ - ٢١٧٨٢ - ٢١٧٨٣ - ٢١٧٨٤ - ٢١٧٨٥ - ٢١٧٨٦ - ٢١٧٨٧ - ٢١٧٨٨ - ٢١٧٨٩ - ٢١٧٩٠ - ٢١٧٩١ - ٢١٧٩٢ - ٢١٧٩٣ - ٢١٧٩٤ - ٢١٧٩٥ - ٢١٧٩٦ - ٢١٧٩٧ - ٢١٧٩٨ - ٢١٧٩٩ - ٢١٨٠٠ - ٢١٨٠١ - ٢١٨٠٢ - ٢١٨٠٣ - ٢١٨٠٤ - ٢١٨٠٥ - ٢١٨٠٦ - ٢١٨٠٧ - ٢١٨٠٨ - ٢١٨٠٩ - ٢١٨١٠ - ٢١٨١١ - ٢١٨١٢ - ٢١٨١٣ - ٢١٨١٤ - ٢١٨١٥ - ٢١٨١٦ - ٢١٨١٧ - ٢١٨١٨ - ٢١٨١٩ - ٢١٨٢٠ - ٢١٨٢١ - ٢١٨٢٢ - ٢١٨٢٣ - ٢١٨٢٤ - ٢١٨٢٥ - ٢١٨٢٦ - ٢١٨٢٧ - ٢١٨٢٨ - ٢١٨٢٩ - ٢١٨٣٠ - ٢١٨٣١ - ٢١٨٣٢ - ٢١٨٣٣ - ٢١٨٣٤ - ٢١٨٣٥ - ٢١٨٣٦ - ٢١٨٣٧ - ٢١٨٣٨ - ٢١٨٣٩ - ٢١٨٤٠ - ٢١٨٤١ - ٢١٨٤٢ - ٢١٨٤٣ - ٢١٨٤٤ - ٢١٨٤٥ - ٢١٨٤٦ - ٢١٨٤٧ - ٢١٨٤٨ - ٢١٨٤٩ - ٢١٨٥٠ - ٢١٨٥١ - ٢١٨٥٢ - ٢١٨٥٣ - ٢١٨٥٤ - ٢١٨٥٥ - ٢١٨٥٦ - ٢١٨٥٧ - ٢١٨٥٨ - ٢١٨٥٩ - ٢١٨٦٠ - ٢١٨٦١ - ٢١٨٦٢ - ٢١٨٦٣ - ٢١٨٦٤ - ٢١٨٦٥ - ٢١٨٦٦ - ٢١٨٦٧ - ٢١٨٦٨ - ٢١٨٦٩ - ٢١٨٧٠ - ٢١٨٧١ - ٢١٨٧٢ - ٢١٨٧٣ - ٢١٨٧٤ - ٢١٨٧٥ - ٢١٨٧٦ - ٢١٨٧٧ - ٢١٨٧٨ - ٢١٨٧٩ - ٢١٨٨٠ - ٢١٨٨١ - ٢١٨٨٢ - ٢١٨٨٣ - ٢١٨٨٤ - ٢١٨٨٥ - ٢١٨٨٦ - ٢١٨٨٧ - ٢١٨٨٨ - ٢١٨٨٩ - ٢١٨٩٠ - ٢١٨٩١ - ٢١٨٩٢ - ٢١٨٩٣ - ٢١٨٩٤ - ٢١٨٩٥ - ٢١٨٩٦ - ٢١٨٩٧ - ٢١٨٩٨ - ٢١٨٩٩ - ٢١٩٠٠ - ٢١٩٠١ - ٢١٩٠٢ - ٢١٩٠٣ - ٢١٩٠٤ - ٢١٩٠٥ - ٢١٩٠٦ - ٢١٩٠٧ - ٢١٩٠٨ - ٢١٩٠٩ - ٢١٩١٠ - ٢١٩١١ - ٢١٩١٢ - ٢١٩١٣ - ٢١٩١٤ - ٢١٩١٥ - ٢١٩١٦ - ٢١٩١٧ - ٢١٩١٨ - ٢١٩١٩ - ٢١٩٢٠ - ٢١٩٢١ - ٢١٩٢٢ - ٢١٩٢٣ - ٢١٩٢٤ - ٢١٩٢٥ - ٢١٩٢٦ - ٢١٩٢٧ - ٢١٩٢٨ - ٢



الوجع

وجه الرخام الملون

المشاغل الوطنية متضايقة من مزاحمة انتاج البلدان ذات الاقتصاد الموجه



يبدو

في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة

والعكس جاز أيضا
٢ - ان ارتفاع اجور اليد العاملة
بحرم هذه الصناعة الافضل التي
كانت تتمتع بها بالنسبة الى
بلدان منها الرخام
واقتراح : وضع رسوم جمركية
على الانواع المستوردة والحد من
الترخيص لمعامل جديدة الى المعامل
المتعلقة الا بما يحوش الآلات
المستعملة والتي لم تعد صالحة
للاستعمال
واعتبر أخيرا ان إعادة فتح قناة
السويس يساهم في تنشيط هذه
الصناعة

السوق المحلية عن استيعابها
شؤون المستقبل
ووصف السيد الياس الأبر صناعة
الرخام بأنها « صناعة تمويلية »
تفقد لمعامل الاسواق الخارجية
وربط مستقبلها بما يأتي :
١ - ان أسعارها عرضة لتحكم
بلدان المنشأ في تصديرها ، فأن
ازدهر المعمران في إيطاليا مثلا ،
خفضت تصدير البلوكات والصفور ،
فارتفعت الأسعار
٢ - اذا تمسك قطاع البناء
نشطت الصناعة وتمسكت الأسعار

ونكر ان النهضة العمرانية التي
شهدها لبنان والدول العربية منذ
مطلع السبعينات « انعكس في
شكل ظاهر ومباشر على صناعة
الرخام عموما » . وأوضح ان صناعة
الرخام ، كغيرها من الصناعات ،
يرتبط ازدهارها بالمالة الداخلية
كليلة ، فأن تعرضت البلاد لفتحات
خارجية تنشل قطاع البناء ، كذلك
اذا تدرت الأوضاع في المنطقة في
شكل عام تتعرض هذه الصناعة
للكسة ، وهو يعتقد ان التضخم
غير الطبيعي في عدد المعامل « يزيد
في الطاقة الإنتاجية في شكل تعجز



بعض لوجه

تصدر بأسعار اغراقية بسبب رخص
اليد العاملة ووسائل النقل التي
تمتلكها تلك الدول ، وتضافا لذلك
استحوذت نقابة اصحاب المعامل
قرارا من وزارة الاقتصاد والتجارة
يقضي بفرض اجازة مسبقة على
المستوربات الرخامية ، وعلى رغم
ذلك بقي هناك من يستورد هذه
الاصناف ويغارب المعامل الوطنية
فيها ، لذلك طلبت النقابة من
وزارة الاقتصاد والتجارة وضع رسم
جمركي نوعي بمقدار ٢٧٥ ليرة على
الرخام المستورد اقل من سعر كلفة
الرخام المصنوع محليا
هذه المشاكل التي تتعرض لها
معامل الرخام حملت عددا كبيرا من
اصحاب المعامل على ابداء آرائهم
في شأنها فاعتبر مدير معمل شماس
ووجع السيد جورج بواكيس « ان
صناعة الرخام في لبنان بلغت
المستوى الذي تعان فيه عن هوية
واضحة فبرزت شخصيتها الحقيقية »
وهو اعتبر ان زيادة الانتاج بعد
الحرب العالمية الثانية دليل واضح
على ذلك « فهذا القطاع الحيوي
يشهد تقدما وازدهارا مستمرا
فزادت الرساميل الموظفة فيه حتى
فاقت الـ ٤ مليون ليرة حاليا »
واعترف ان فرض التكاليف المتوافرة
حاليا في صناعة الرخام قد تتعرض
للكسة اذا ما حصرنا أو فكرنا في
حصر هذه الصناعة في اصناف
معيّنة تنتج محليا ، وبالتالي لا
يمكن وضع رسوم جمركية على
الانواع الخام المستوردة ، أو التفكير
في منع استيراد الانواع الخام وحصر
الاستيراد في الصفوف فقط ، اذ ان
الانواع والصفوف تمثل المواد الأولية
لصناعة الرخام وان أي تقييد
للاستيراد الرخام يقضي على مورد
العديد من عائلات صناعية »

تعتبر صناعة الرخام والبلط من
المهمّة لصناعة البناء ، تزدجر
بازدهارها وتراجع اذا أصابها
الجمود ، وتقدر الرساميل الموظفة
في صناعة الرخام بين ٥٠ و ٢٠
مليون ليرة ، والعاملون بنحو ٤
آلاف ، يشاف الهمم انهم يعملون
في ورش البناء
وعلى رغم ان هذه الصناعة هي
خدمة الا انها تعاني مثل غيرها من
الصناعات ، صعوبات تعترضها
وعراقيل تحد من زخمها ، ويجمع
العاملون في قطاعها ، أو المشرفون
عليها على اهم بيذون الكثير
لاحتياج هذه الصناعة ، لكن أصعب
ما يعترضهم هو عدم التكافؤ بين
طاقة الانتاج وامكان تصريفه ، كما
يعانون ندرة في اليد العاملة الثقيلة
اللبنانية
ومما يؤخر تنمية هذه الصناعة
كذلك الارتفاع الكبير في اجور
التحن من الخارج والذي يحصل
المصانع على رفع أسعار الرخام
المصنوع ، إضافة الى المزاومة التي
تمارسها مصانع جديدة ، غير مؤهلة
فنيا ، لمصانع تنتج لوميات عالية
وتنقطة
وارتفاع عدد المصانع يؤدي الى
رفع الطاقة الإنتاجية من غير ان
يقابلها جهد جدي لإيجاد أسواق
لتصريف هذا الانتاج الامر الذي
يكتسب شرا بالمعامل الصغيرة
ويحرمها الوصول الى المواد الخام من
مصادرنا الاصلية

نقابة اصحاب
معامل البلات والرخام ومصنوعات الاسمنت
١ - سمعت الى
استصدار قرار يقضي
بفرض الاجازة المسبقة
على استيراد الرخام
المصنوع
٥ - اشتركت في
وضع المواصفات الفنية
للبسلاط والاسمنت
الابيض
٦ - عززت مكتبة
صناعة الرخام
عدد من الهيئات الشعبية
والوطنية
٢ - ساهمت في
الغاء الرسم الجمركي
على مصفات المس التي
تقطع الرخام
٣ - كان لها الفضل
في الغاء الرسم الجمركي
على بلوكات الرخام
وغيره - خفضت من كلفة
الانتاج وسعر الرخام

استيراد الرخام وتصديره بين ١٩٧١ و ١٩٧٢					
الاستيراد ١٩٧١		الاستيراد ١٩٧٢		التصدير ١٩٧٢	
الكمية (بالطن)	القيمة (بالليرة)	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
٢٩٤٩٠	٥٤٨٢٢	١٧٥١	٥٥٤	٢٣٣١٢	٧٧٤
٣٠٤	١٨١	١٠٢٥٤	٥٣١	٣٧٩٢	١٢١٠٨

التضخمة تنعكس على الرخام
وقال السيد فرسوا ديب « ان
واقع لبنان المعمراني خلال السنوات
الثلث الماضية ساعد على استهلاك
٨٠ في المئة من مجمل انتاج الرخام
مما يقيد ان السوق اللبنانية تتمثل
بانتاج المعامل مهما تزايد »

المزاحمة الاغراقية
وحاولت نقابة اصحاب معامل
البلط والرخام ومصنوعات الاسمنت
في لبنان ، الحد من عدد المعامل
الفاشكة ، بوضع شروط مسبقة
يحدد بموجبها راسمال للمصنعة على
لحوي يمكنهم التزود بالمعدات والآلات
الحديثة والمواد الأولية الضرورية
للانتاج ويساعد على كسر حدة
المنافسة غير المتكافئة
وتواجه هذه الصناعة مزاحمة من
المنتجات الاجنبية المماثلة لها في
أسواق الدول العربية ، التي تعتبر
امتنادا طبيعيا لتصريف المنتجات
اللبنانية ، خصوصا من الدول ذات
الانظمة الموجهة اقتصاديا والتي



منظر عام لمعامل ايليا نخله مطر وأولاده

نصف قرن من الخبرة في صناعة الرخام

من انتاجنا:

الرخام - الاونيكس - الفرانيسيت

الحجر الرملي والموزاييك

جودة في الانتاج ،
دقة في التنفيذ
وسرعة في التسليم .

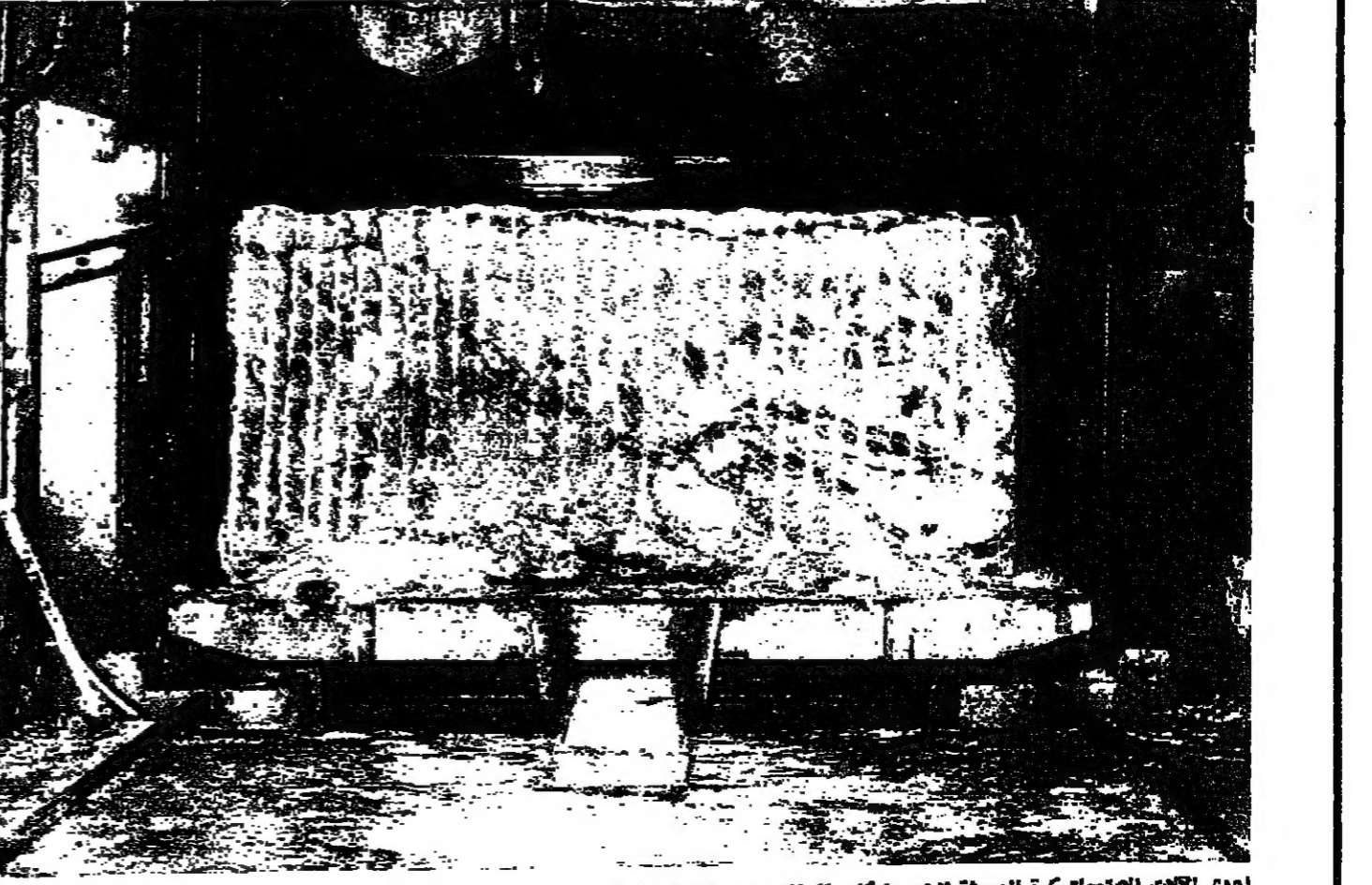
معامل ايليا نظلة مطر وأولاده

وطى المصيطبة - شارع حبيب ابو شهلا (مار الياس بطينا)

الطهون ٢٠٠٦٣٢ - ٢٠٠٧٨٥

من ب ١٩١٠

بيروت - لبنان



أحدى الآلات الميكانيكية الحديثة تنشر بلوكات الرخام وتحويلها الى الوجع

السياسة النفطية العربية بعد حرب تشرين

بغداد - من علي هاشم :

العراق ينادي بالسياسة النفطية العربية

كما ان النفط دورا كبيرا في زيادة حجم الاستهلاك والنفط ان يملأ من حيث الزام الدول الصناعية بتوفير عملية التنمية الاقتصادية . ويجب الا يغيب عن الذهن ايضا ما للنفط من دور مهم في عملية الاتفاقيات الجارية الدولية والتي تنوجه في جزء عظيم منها نحو عملية التنمية البشرية عن طريق الاتفاقيات المتزايدة على الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات الضرورية

العلاقات مع فرنسا

س : قتي بدأت العلاقات النفطية مع فرنسا وما هي الاتفاقيات السابقة الموقعة بين البلدين وكيف يمكن تطويرها . وهل ستكون على غرار الاتفاق الفرنسي - السعودي ؟
ج : للعراق علاقات اقتصادية متينة مع فرنسا خصوصا في مجال النفط ، ومعروف ان اول عمل قام به شركة النفط الوطنية العراقية في استثمار الاراضي المستترجة بموجب قانون الرقم ٨٠ لعام ١٩٦١ كما عقد المفاوضة مع مجموعة الشركات الحكومية الفرنسية المسماة « ايراب » لاستثمار بعض الأراضي في العراق ، تلك المفاوضة التي وقعت في مطلع ١٩٦٨ وكانت حدا مهما في تاريخ النفط في العراق من حيث كونها اول تطبيق عملي مهم لعملية استثمار النفط في مزرع عن الاحتكارات . ومما لا شك فيه ان فرنسا باكتشاف حقلي «النسيبة» و«الزركان» المتوقّعت ان تنتج منهما عام ١٩٧٢ . ويجري بالذکر ان مجموعة الشركات المذكورة اشترت لها فرعا في العراق باسم « اوف - عراق » كما هناك حيث آخر يميز العلاقات العراقية - الفرنسية وهو الاتفاق الذي عقد في باريس بين الحكومتين العراقية والفرنسية في الثامن عشر من حزيران عام ١٩٧٢ اثر الزيارة التي قام بها السيد نائب رئيس مجلس قيادة الثورة الى باريس في اعقاب صدور قانون تأميم عمليات شركة نفط العراق . وبموجب ذلك الاتفاق قررت الحكومة العراقية البقاء على المصالح الفرنسية في العراق وذلك بان تستمر شركة النفط الفرنسية باخذ كميات من النفط المنتج من الحقول المملوكة التي للاتفاقيات بالشروط الاقتصادية والمالية نفسها التي للاتفاقيات السابقة قبل التأميم مع الاخذ في الاعتبار ، بطبيعة الحال ، الزيادة المالية والمناخ الاقتصادية التي تنبأت عن أي اتفاقات تعقد في ظل منظمة الانتاج المصدرة للنفط (اوبك) . وقد تجسد الاتفاق السياسي المذكور بمقدار ستة عشر سنين ابرم بين شركة النفط الوطنية العراقية وشركة النفط الفرنسية لتجهيز التجهيزات بكليات النفط استنادا الى اتفاق باريس المذكور .
ان اتفاق باريس هذا كان بسبب الموقف اليميني للحكومة الفرنسية من قضية العرب المعادلة مما جعل العراق يفر لها معاملة خاصة ، هذا ما ظهر جليا في القرار الذي اخذه مجلس قيادة الثورة في هذا الشأن والذي صدر يوم صدور قانون تأميم شركة نفط العراق ، كما يمكن النظر الى العقد الذي ابرم مع الشركة الفرنسية كأحد مظاهر السياسة العراقية التي تستهدف اقامة علاقات طويلة الامد مع الدول الصديقة تقوم على أساس المنافع المتبادلة .

النفطي من جهة ومجالات التنمية الاقتصادية المبررة . واستنادا الى خطط التوسعات في الطاقة التصديرية فان من المتوقّع ان تتضاعف الطاقة عن مستواها الحالي خلال السنوات الأربع المقبلة .
س : كيف يرى العراق حل أزمة الطاقة العالمية ؟
ج : ان جواب السيد رئيس الجمهورية على خطاب الرئيس الاميركي ريتشارد نيكسون واضح في هذا الشأن .

الاتفاق مع اليابان

س : ما هي ابعاد الاتفاق مع اليابان ، وهل سيكون أساسا للتعاون مع دول أخرى ؟
ج : ان الاتفاق الاخير مع اليابان هو احد التطبيقات العملية للسياسة النفطية للحكومة العراقية في ما يتعلق بتنظيم علاقات النفط بين العراق ، كجزء منتج ومصدر للنفط ، والاعتماد على النفط خصوصا كقوة منها صناعيا .
ان الاتفاق الاخير في حاجة الى ضمان توريد النفط اليها من اجل استمرار النمو الاقتصادي فيها ، بعدما أصبحت قضية ضمان امداد النفط اساسية في عالم تسوده شدة الطاقة .
ومن جهة أخرى فان العراق كبلد نام يحتاج الى مساهمة القطاع الصناعي في تحقيق وتيرة سريعة للنمو الاقتصادي فيه .
ان تحقيق التوازن المأمول للتنمية لا يمكن ان يتم بمجرد توافر الاموال اللازمة لشراء المواد الاساسية والاحتياجات والتكنولوجيا من البلدان الصناعية ، حيث ان تلك الاموال ، وان تكن ضرورية جدا لعملية التنمية ، الا انها وحدها غير كافية لتحقيق التنمية السريعة ، اذ ان هناك مشاكل أخرى تتعلق بسرعة تنفيذ المشاريع وازالة العقبات التي تحول دون التنمية السريعة وغيرها من المشاكل التي تتطلب مساهمة ايجابية من الدول الصناعية .
ان الاتفاق العراقي - الياباني يقوم على أساس الالتزام المتبادل والتعاون اليميني على المصالح المتبادلة . حيث في مقابل ضمان توجيه النفط العراقي الى اليابان تضمن الأخيرة كفاية وسرعة تنفيذ مشاريع كبرى في مختلف القطاعات ومنها النفط مما يعجل بعملية التنمية الاقتصادية .
ازدهار السياسة قد اوضحها الحكومة في مناسبات عدة منها تصريحات السيد وزير النفط والمعادن الدكتور سعد حمادي في هذا الشأن .
س : هل للنفط دور كبير في خطط التنمية في العراق ، وما هو حجم هذا الدور ؟
ج : ان دور النفط في التنمية الاقتصادية كبير جدا فهو يمثل اندور الاول والاساسي في تمويل خطط التنمية الاقتصادية في العراق ، ومعلوم ان موازنة التنمية القومية والمناهج الاستثمارية السليمة تعتمد في درجة شبه كاملة على موارد النفط . ويدهي كلما زادت تلك الموارد زاد امكان تنفيذ تلك المشاريع .
من ناحية أخرى ان للنفط دورا كبيرا في التنمية من زاوية نقل التكنولوجيا الى العراق ودعم التقدم العلمي في ميدان صناعة النفط خصوصا في صناعات التصفية والتكرير والبتروكيماويات .

أصبحت الحكومة تنتج وتسوق اليوم نحو ٢٨٠ من مجموع انتاج النفط العراقي . لقد تم هذا بسبب اتباع الدولة سياسة الاستثمار المباشر للواردات النفطية ، وذلك باستثمار حق الرميّة الشمالي من قبل شركة النفط الوطنية العراقية مباشرة والذي بدأ الانتاج والتصدير منه في ٧ نيسان ١٩٧٢ . ثم بتأميم عمليات شركة نفط العراق المحدودة في التول من حزيران عام ١٩٧٢ ، ثم تأميم المصالح الاميركية والهندية والبريطانية في شركة نفط البصرة .
والبالغ مجموعها ٢٤٢ من حصص الشركة المذكورة . وذلك ابان الحرب الاخيرة في الشرق الاوسط .
ان الانتاج المباشر لشركة النفط الوطنية ما يزال قليلا بسبب عدم اكتمال منشآت التصدير في الجبيل العميق ، حيث ما تزال الشركة تصدّر من ميناء الفاو المحدود الطاقة بنحو ١٠ ملايين طن سنويا ، وانه عند اكتمال منشآت الجبيل العميق الفاضل بشركة النفط الوطنية فان انتاجها من حق الرميّة سيؤيد الى نحو ٤٠ - ٥٠ مليون طن سنويا .

اما بالنسبة الى الحقول الصناعية التي تحملها التأميم اضافة الى حقول شركة نفط الجبيل التي تم التنازل عنها للحكومة بموجب اتفاق التنصيص مع الشركات الموقعة في ٢٨ شباط ١٩٧٢ ، فان مجموع الانتاج المأمول للتصدير من تلك الحقول حسب الطاقة المتوقعة حاليا يبلغ نحو ٢٠ مليون طن سنويا . ان هذا الانتاج يتسوقه كليا شركة النفط الوطنية العراقية .
اما بالنسبة الى الحقول الصناعية التي تحملها شركة نفط البصرة فيلغ نحو ٢٠ مليون طن سنويا ، حسب معدلات الانتاج الحالية للشركة المذكورة . ان هذه الكميات تسوقها ايضا مباشرة شركة النفط الوطنية العراقية .

ان مجموع كل ذلك - ويمثل ما تنتجه الحكومة العراقية وتسوقه - يصل الى نحو ٩٠ مليون طن ، بينما يبلغ مجموع ما تنتجه الشركات الاجنبية اليوم نحو ٢٥ مليون طن ، اي حوالي ٢٠٪ من اجمالي انتاج العراق . ان هذه النسبة الواضحة للنفط الذي ما زالت تسوقه الشركات الاجنبية ، هي حصيلة الاجراءات والتشريعات التي اتخذت حتى الآن ، سواء في ما يتعلق بالاستثمار المباشر او في ما يتعلق بالتأميمات وهي عملية على أساس الطاقات التصديرية الحالية .

هل يزيد الانتاج ؟

س : ما هي سياسات العراق في ما يتعلق بالانتاج خلال السنوات المقبلة ؟
ج : من المعروف ان العراق كان في السابق ضحية لسياسة الشركات الاحتكارية التي كانت تمارس سياستها التقليدية بالضغط على العراق والحق الضرر باقتصاده الوطني ، تلك السياسة التي أدت الى تجميد معدّات الانتاج في شكل لا يتناسب مطلقا مع امكانات العراق الانتاجية من جهة ، ومع معدّات زيادة الانتاج في المناطق الاخرى التي تسيطر عليها الشركات من جهة أخرى .
وبمما سيطرت الحكومة على وضع النفط في البلاد فان هناك مشاريع مهمة تتعلق بتوسيع القدرة التصديرية لانتاج النفط وتصديره بما يتواءم مع امكانات الحقول المنتجة الحالية ، واحتياجات الاحتياط

يتخذ العرب هو ضرب المصالح الاميركية ، خصوصا النفطية ، واستكثالها جديرا . وهذا لا يمكن ان يتم الا عن طريق تأميم تلك المصالح .
ان التأميم لا يساعد على ضرب العدو ومعاقبته فقط انما كذلك لان تستعمل ذلك النفط وتوجيهه بما يقدم قضية العرب ، وذلك باقامة علاقات مباشرة مع الدول المستهلكة من دون وساطة الشركات الاحتكارية ، بما يضمن استخدام النفط ، ليس فقط كوسيلة رادعة وانما كوسيلة ايجابية كذلك . وهذا هو السبب الذي حدا بالحكومة العراقية ان تؤمّم المصالح الاميركية في شركة نفط البصرة (وتمثل ٢٢٠٠٠٠٠٠ وهي حصة شركة تطوير الشرق الاوسط التي تمتلكها كل من شركة اكسون وموبيل مناصفة) منذ ايام الاولى لاندلاع الحرب الاخيرة . ثم مصالح هولندا (٢١٤٠٠٠) من شركة نفط البصرة والتي تمثل ٢٢٠٠٠٠٠ من مصالح شركة شل في الشركة المذكورة (كذلك المصالح البريطانية (بارتنكس) المذكورة) ٢٥ من شركة نفط البصرة (العائدة الى مؤسسة غولبيان التي مقرها لشبونة .

مصالح أوروبا وآسيا

اما ما حدث في مؤتمرات وزراء النفط العرب فلم يكن ذلك . ان النتائج الفعلية للقرارات التي اتخذت ادت الى الاضرار بالمصالح الأوروبية والآسيوية ومصالح العالم الثالث اكثر من الاضرار بالمصالح الاميركية . السبب في ذلك هو خفض الانتاج العربي للنفط بنسب كانت من الناحية العملية متساوية على جميع المستوردين للنفط العربي تقريبا ، على رغم وجود قرار قطع الضخ عن اميركا وهولندا . وهذا يعني ان الدول التي تعتمد على استيراد النفط العربي اكثر من غيرها هي التي تتضرر اكثر من غيرها . والنسبة لا تعتمد على استيراد النفط العربي الا بنسب قليلة ، فان ضرر تقليل الانتاج بالنسبة اليها ، وعلى قطعه كليا ، قليل وغير ذي اثار مهمة . ومعلوم ان الولايات المتحدة الاميركية تعتمد على النفط العربي بنسب قليلة جدا من مجموع استهلاكها في الوقت الذي تعتمد أوروبا وآسيا واليابان على ذلك النفط بنسب عالية جدا ، وكانت النتيجة الطبيعية ان الآثار السلبية لخفض انتاج النفط العربي كانت كبيرة جدا ، ليس على اقتصاد الولايات المتحدة الاميركية وبمجان مدفوعاتها انما على الدول المستهلكة الاخرى التي فيها الكثير من اتخاذ مواقف ايجابية او حيادية حيال القضية العربية . بعبارة أخرى ، ان سلاح النفط قد وجد من حيث النتيجة ليس ضد الولايات المتحدة الاميركية كبلد عدو للعرب انما ضد غيرها من الدول المستهلكة التي فيها دول يمكن ان توضع في صفوف اصدياء العرب ، ان لم تكن حيادية .

الشركات الباقية بعد التأميم

س : ما هو حجم الشركات الاجنبية الباقية في العراق بعد التأميم ، وما هو الدور الذي تقوم به حاليا ؟
ج : لقد ترتب على سياسة العراق النفطية المتمثلة في سيطرة البلاد على موارد الثروة النفطية ان

اعلن وكيل وزارة النفط للشؤون الفنية الدكتور ناضل الجبلي ان الحكومة العراقية تشرف على الانتاج والتسويق لنسبة ثمانين في المئة من النفط العراقي .
وقال ان الانتاج العراقي يبلغ الآن نحو عشرين مليون طن في السنة لكنه سيتضاعف بعد اكتمال بناء الميناء العميق .
وشرح الاتفاقيات التي تم عقدها مع كل من فرنسا واليابان والسياسة النفطية العراقية الجديدة .
وهنا مجموعة أسئلة طرحها عليه «النهار» الانساني . واجابته عنها :

س : ظهر ان للعراق خطا نفطيا يتميز به عن بقية الدول النفطية الاخرى . وبرز هذا الخط في مؤتمر الكويت في ١٦ تشرين الاول و ٥ تشرين الثاني ، فبحسب هذا الخط ، او اذا جازت تسميته السياسة النفطية العراقية ؟

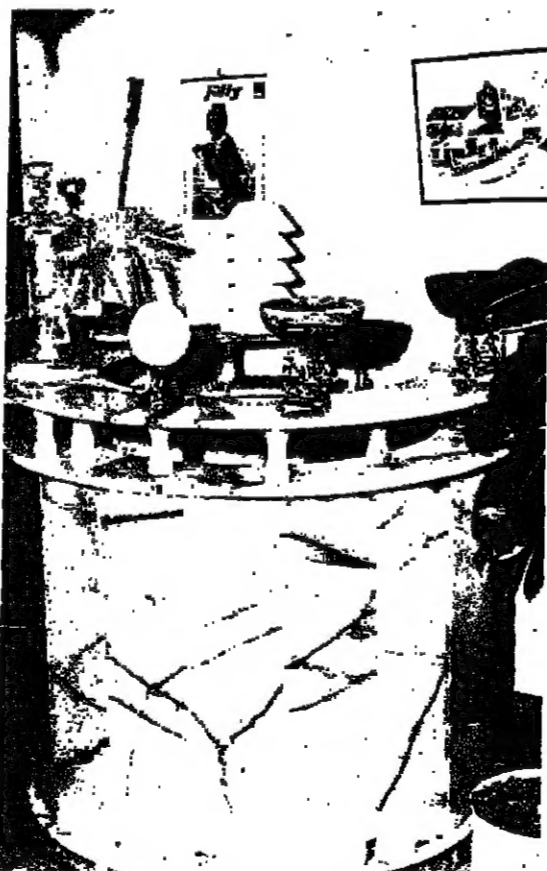
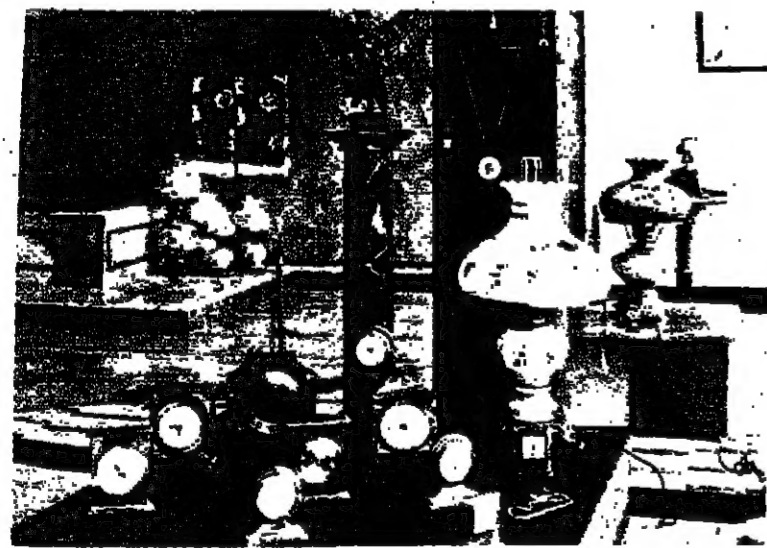
ج : ان سياسة العراق في شأن استعمال النفط كسلاح في المعركة واضحة ومعروفة ، وهي ليست جديدة ، انما كان العراق ينادي بها منذ زمن بعيد في وقت كان الكثير من الدول العربية الاخرى المنتجة للنفط يعارض الخوض في موضوع استعمال النفط كسلاح . يدعى ضرورة عزل مسألة النفط ، التي هي حسيما كانت تردد مسألة اقتصادية ، عن السياسة ، وأكد العراق موقفه بضرورة استخدام النفط كسلاح فعال في قضية العرب المصرية ، في فترات متعددة ومناسبات مختلفة ، سواء على الصعيد العربي او على الصعيد الدولي . ولعل من مظاهر ذلك انعقاد اول ندوة عربية في هذا الشأن او الشعار في بغداد عام ١٩٧٢ ، اضافة الى المواقف المعروفة للعراق في الندوة الجامعة العربية .
والعراق يعتقد ان من حق كل أمة ، عندما ترفض حريا مصرية ، ان تستخدم كل ما لديها من اسلحة ، مادية وغيره ، وباعتبار ان النفط العربي يشكل ثقل كبير للغاية في الميزان الدولي للطاقة ، فان من الطبيعي والمبرر ان يلجأ العرب الى لفظهم كأداة ضاغطة وكقوة شارية توجه نحو اعداء الأمة العربية ومن يؤازرهم . وفي الوقت نفسه يعتقد العراق ان النفط يجب ان يكون أداة ايجابية في تعزيز العلاقات الاقتصادية مع اصدياء الأمة العربية واعطائهم قوة اضافية من اجل ان يتوضّح من هو الصديق فيجازي ومن هو العدو فيعاقب . ومن هذا المنطلق اتخذ العراق موقفه خلا من انتاج حرب تشرين الاخيرة .
والوقوف كان وما يزال واضحا وسيبقى :

والولايات المتحدة كانت وما تزال تتخذ موقفا مؤازرا لاسرائيل في كل التواهي العسكرية والسياسية والمالية ، وان للولايات المتحدة هدفا سياسيا واضحا يدعم الكيان الصهيوني من اجل تنفيذ مخططاتها في السيطرة على البلاد العربية وفرواتها ، لقد بدأ واضحا ان الدوليات المتحدة الاميركية موقفا عنائيا واضحا للعرب . وان الموقف المضاد الطبيعي الذي يجب ان

متحف الاونيكس



اول معمل في الشرق الاوسط وشالشت معمل في العالم



منتجاته تغزو أوروبا في شكل عام وألمانيا في شكل خاص على رغم منافسة الصناعات العالمية له .

رمز الجمال والانتاة

يجعل من صالونكم ومكتبتكم قبلة للانظار .

متحف الاونيكس متى يدعوكم الى زيارته لسببين :

- ١ - لتعريفكم الى المستوى الفني الذي بلغته صناعة الاونيكس في لبنان .
- ٢ - لتحتاروا ما يستويكم ويتناسب مع امكاناتكم .

